The Political Position of the Gulf Cooperation Council States toward the U.S. Occupation of Iraq in 2003

Lecturer Dr. Hameed Selawi Laftah Al-Maliki
University of Basrah / Center for Basrah and Arabian Gulf Studies
E-mail: hamid.silawi@uobasrah.edu.iq

Abstract:

This research examines the political position of the Gulf Cooperation Council states toward the U.S. occupation of Iraq in 2003 by studying their official positions until the end of the operation. Reactions varied between publicly declared political reservations and the provision of military and logistical facilities to U.S. forces. Kuwait served as a primary base for the invasion, while Qatar and Bahrain were used as command and support centers. Saudi Arabia, the United Arab Emirates, and Oman adopted more cautious positions, accompanied by indirect cooperation.

The study reveals a duality between rejecting political discourse and the security considerations that compelled cooperation with Washington. The findings also show that the occupation led to the strengthening of Iranian influence and increased the fragility of regional security, alongside rising popular criticism of Gulf regimes. The paper concludes that the Gulf position was marked by pragmatism, prioritizing security and economic interests at the expense of Arab unity.

Keywords: Iraq, U.S. interests, Arabian Gulf, Kuwait, Gulf security.

الموقف السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣م

المدرس الدكتور حميد سيلاوي لفتة المالكي
جامعة البصرة / مركز الدراسات البصرة والخليج العربي
E-mail: hamid.silawi@uobasrah.edu.iq

الملخص:

يتضمن هذا البحث الموقف السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، من خلال دراسة مواقفها الرسمية انتهاء العملية, فقد تباينت ردود الأفعال بين التحفّظ السياسي المعلن وبين تقديم تسهيلات عسكرية ولوجستية للقوات الأمريكية , فقد مثلت الكويت قاعدة أساسية للغزو، بينما استُخدمت قطر والبحرين كمراكز قيادة ودعم، وأظهرت المملكة العربية المملكة العربية السعودية والإمارات وعُمان مواقف أكثر تحفظاً مع تعاون غير مباشر. تكشف الدراسة عن ازدواجية بين الخطاب السياسي الرافض والاعتبارات الأمنية التي فرضت التعاون مع واشنطن. كما تبرز النتائج أن الاحتلال أفضى إلى تعزيز النفوذ الإيراني وزيادة هشاشة الأمن الإقليمي، مع تصاعد انتقادات شعبية للأنظمة الخليجية. وتخلص الورقة إلى أن الموقف الخليجي اتسم بالبراغماتية، حفاظاً على المصالح الأمنية والاقتصادية، على حساب وحدة الموقف العربي.

الكلمات المفتاحية : العراق ، المصالح الامريكية ، الخليج العربي ، الكويت ، الامن الخليجي.

مقدمة:

شهدت منطقة الخليج العربي عام ٢٠٠٣ حدثًا مفصليًا تمثل في الغزو الأمريكي للعراق وإسقاط نظام حكم البعث ، وهو ما أحدث تحولات عميقة في التوازنات الإقليمية والسياسات الأمنية لدول المنطقة. وقد وجدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نفسها أمام تحديات سياسية وأمنية معقدة، إذ كان عليها الموازنة بين مصالحها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة باعتبارها حليفًا أمنيًا رئيساً، وبين مخاوفها من تداعيات الاحتلال الأمريكي على استقرار المنطقة، خاصة مع تصاعد النفوذ الإيراني في العراق، وظهور تهديدات أمنية جديدة مثل الإرهاب والطائفية. وقد تباينت مواقف دول مجلس التعاون بين التأييد الضمني أو المعلن للغزو، استنادًا إلى شراكاتها الأمنية مع واشنطن، وبين الحذر والقلق من التداعيات طويلة الأمد على أمن الخليج ووحدته الداخلية. وتأتي أهمية دراسة سياسة دول المجلس في هذه المرحلة لفهم كيفية تعاملها مع واحدة من أخطر الأزمات التي واجهتها المنطقة في العقود الأخيرة، ومدى نجاحها في تحقيق توازن بين مصالحها الإستراتيجية ومتطلبات أمنها القومي.

اولاً: موقف دول مجلس التعاون من سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق حتى العام ٢٠٠٣ :-

كان لمجلس التعاون الخليجي [١] مواقف تجاه العراق , فقد توتر علاقات المملكة العربية المملكة العربية السعودية مع العراق على خلفية الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ,[٢] و إذ سمحت المملكة بتواجد قوات التحالف الدولي على أراضيها سيما بعد رفض العراق الانسحاب من الكويت و الرجوع الى حدود ما قبل ١٩٩٠/٠٨/٠٢ ؛ لذا قررت المملكة العربية السعودية المشاركة في العمليات العسكرية ض العراق ، لتدمر القوات العراقية والبنية التحتية للعراق وفرض الحصار عليه فظلت العلاقات المملكة العربية السعودية متوترة مع العراق، لأن الرياض أصرت على أن ينفذ الاخير قرارات مجلس الأمن بالكامل، كما تعاونت المملكة العربية السعودية مع الإدارة الأمريكية عام ١٩٩٢ في عملية تدمير احد المنشأة العراقية ، إذ أقنعت المملكة العربية السعودية واشنطن بأنها تستطيع الضغط على الجيش العراقي لتجعله يقوم بعملية انقلاب على صدام ، كما طلبت من البيت الأبيض تزويد الثوار الأكراد في شمال العراق بمعلومات استخباراتية وأسلحة مع تسليح المعارضة العراقية لتنفيذ عملية القلب نظام الحكم [٣]. أكد مسؤولا في المملكة العربية السعودية في لندن أن مصير حكم البعث بيد الشعب العراقي ونظامه زائل والعراق باق، وأن المشاكل موجودة داخل نظام صدام فاذا رحل سترحل المشاكل [٤]

وفي ٣ نيسان ١٩٩٤م، اتهم وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل القيادة العراقية بمحاولة شق صف مجلس التعاون وأن وزير مجلس التعاون عليهم إغلاق الباب أمام هجمات العراق [٥]. وإن سمحت

للعراق باستيراد البضائع المملكة العربية السعودية، وفرض رسوم النقط مقابل الغذاء الذي طبقته الأمم المتحدة عام ١٩٩٦م [٦]، كما أكد سعود الفيصل على تعاطفه مع الشعب العراقي، محملاً النظام العراقي ومسؤولية استمرار هذه المعاناة[٧].

وفي ١٢ايلول ١٩٩٦م عندما تعرض العراق لضربات جوية أمريكية نفى وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز خروج الطائرات الأمريكية من القواعد في المملكة العربية السعودية [٨]. كما طالب خالد بن سلطان بمراجعة العقوبات المفروضة على العراق، وبدأت المملكة العربية السعودية تظهر اهتمام علني بمعاناة الشعب العراقي تمثل هذا الاهتمام في مبادرتها برفع الحظر عن المواد الإنسانية كالغذاء والدواء، بالرغم من استمرار تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في حالة تنفيذ حالة الحظر الجوي في المنطقة [٩]. يتضح ان المملكة العربية السعودية ادركت معاناة الشعب العراقي بعد الحصار الشديد ضرورة ايجاد حلولاً انسانية رغم تعاونها مع الجانب الامريكي كما سمحت السلطات المملكة العربية السعودية في ١٠ نيسان ١٩٩٧م لطائرات عراقية كانت تقل حجاج عراقيين بالهبوط في مطار جدة، وأكدت المملكة العربية السعودية سعيها مع عدد من الدول العربية والإسلامية لتزويد المواطنين العراقيين بالمواد الغذائية الأساسية والدواء[١٠]، ورفضت المملكة العربية السعودية الطلب الأمريكي بتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق عام ١٩٩٨م بحجة عدم تعاون العراق مع فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة بشأن (أسلحة الدمار الشامل) لحساسية القضية على المستوى العربي والإسلامي [١١]. وأبلغ ولي العهد السعودي بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي تحفظ المملكة العربية السعودية على (قانون تحرير العراق) لعام ١٩٩٨م الذي أقره الكونغرس، والذي يقضى بتقديم مساعدات عسكرية للمعارضة العراقية بمبالغ هائلة، وأعرب عن قلقه من اندلاع (حرب أهلية) في العراق مع غياب السلطة المركزية، وكان الرد أن واشنطن ليست مهتمة بمصير الجيش العراقي بعد فشله في الإطاحة بصدام [١٢].

وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٩٨م أعلن مصدر سعودي: أن المملكة العربية السعودية تفضل حلا دبلوماسيا للأزمة بين العراق والأمم المتحدة لقطع العراق علاقته مع لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة، ولتصلب المواقف العراقية فأعلنت المملكة العربية السعودية أنها قد لا تتعارض عمليا عسكريا كحل أخير , لأن مسؤولية الحرب تقع على عاتق الحكومة العراقية [١٣].

وعندما دخلت بريطانيا والولايات المتحدة الحرب في العراق في ١٧ كانون الأول ١٩٩٨م ، أكدت المملكة العربية السعودية أنها لن تتسامح مع العراق بشأن التعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة وأنها وقعت ما قد حذرت منه المملكة العربية السعودية التي لا تملك إلا أن تعلن عن تعاطفها مع الشعب العراقي الشقيق وألا تؤدي هذه العمليات لوقوع ضحايا بين المواطنين الابرياء [١٤].

في ١١ كانون الثاني ٢٠٠١، رحبت المملكة العربية السعودية بعودة العراق إلى الاسرة العربية شريطة أن تلتزم بجميع القرارات الدولية ، والتي تتمثل في: إطلاق سراح الأسرى، وعودة جميع الممتلكات الكويتية، وضمان سلامة واستقلال الكويت و تعاونه مع الأمم المتحدة لإنهاء المسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وعليها إظهار نواياها السلمية تجاه جيرانها والكف عن تهديدهم ووعيدهم، [١٥] إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا أعلنتا عن وجود أسلحة الدمار في العراق، مما وضع المملكة العربية السعودية في مأزق كبير فما زالت تتوق إلى العراق وتسليحه ومصالح المملكة العربية السعودية تقتضي نزع هذا السلاح، ومن جهة أخرى لم يكن بوسعها أن تنحاز دون التفكير في مساندة عمليات عسكرية مفتوحة ضد العراق [١٦]. ومع تصاعد تهديد واشنطن للعراق بشن حرب، اعلن نواف بن عبد العزيز رئيس المخابرات المملكة العربية السعودية رفض الحكومة السعودية أي هجوم على العراق، مؤكدًا أن أي عسكري ضد العراق سيؤدي إلى تقسيمه ثلاث اجزاء[١٧]

في ١٨ نيسان ٢٠٠٢، أكد سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي لنظيره الروسي (إيغور إيفانوف Igor Ivanov,): (أن العراق أكد أنه لن يعود إلى ما حدث في ٢ آب ١٩٩٠) وهو يضمن سلامة الحدود الكويتية وأن العراق التزم بقرار الأمم المتحدة بما في ذلك عودة المفتشين الدوليين، والعراق لم يعد خطرًا يهدد جيرانه، ودعا روسيا العمل على درء الأخطار عن الشرق الأوسط ويجب منع العمل العسكري على العراق، فالمملكة العربية السعودية كانت ترى بأن أي خلل يلحق بالعراق في حالة قيام الحرب يهدد النظام السياسي لها، فالعمل العسكري فقد يؤدي إلى فصل الجزء الجنوبي منه، كما انفصل الجزء الشمالي منه واقامة (دولة شيعية) في الجزء الجنوبي تكون مجاورة للمنطقة الشمالية للسعودية والتي تضم منابع النفط، وربما يدفع ذلك الشيعة للمطالبة بالانفصال [١٨].

وسعت المملكة العربية السعودية للتنسيق مع بعض الدول؛ لخلق رأي عام يؤيد الجهود الدبلوماسية والحل السلمي، كما أفادت عدة تقارير أنها اقترحت تنحي صدام حسين عن الحكم كوسيلة لنزع فتيل الأزمة أو إعلان عفو شامل عن كبار القادة والضباط المسؤولين في نظام صدام تشجيعا لهم للتخلي عن النظام والانقلاب عليه(١)

وفي ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢م سلم بندر بن سلطان السفير السعودي في واشنطن (جورج بوش , George Bush) الابن وتشيني رسالة من ولي العهد السعودي، وذكر بندر لبوش أن عمه الملك فهد في عام ١٩٩٤م كان قد اقترح على الرئيس جورج بوش عملية أمريكية سعودية للإطاحة بنظام صدام ، وأن ولي العهد مستعد لإنفاق مليار دولارا لتمويل لتنفيذ ذلك بالاشتراك مع وكالة الاستخبارات لكنكم رفضتم ذلك [١٩]. وأضاف بندر أن بلاده تشك بجدية واشنطن حول قضية تغيير النظام العراقي، (وقال للرئيس الأمريكي: ((نريد أن نسمع عن تصميمكم الفعلي، فاذ ا كنتم جادين فسوف نتخذ القرار المناسب بأن نقدم

الدعم لكم ونحن نتوقع أن يكون للسعودية دور رئيس في رسم صورة النظام الجديد بعد سقوط نظام صدام)) [٢٠]. ويشير كلام بندر إلى أن المملكة العربية السعودية تخشى من تغيير في الطاقم السياسي في العراق، فلا تريد تقلصاً حاداً لنفوذ العرب السنة أو وجوداً كردياً يميل إلى الانفصال أو أخذ صدارة الدولة، ولا تريد أن يأخذ الشيعة دوراً طليقاً في قيادة العراق لذلك استجابت المملكة العربية السعودية مبدئيا للمشروع الأمريكي في العراق، [٢١]، وبهذا ستكون المملكة العربية السعودية حليفة رئيسية للولايات المتحدة[٢٢].

أما **الكويت** فقد اتخذت بعد الاجتياح مواقف متشددة تجاه العراق وطالبت بتشديد الحصار على العراق، وأن ينفذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي واتخذت موقف معادية لأية دولة تطالب برفع الحصار, إن موقف الكويت الخارجية تجاه العراق تركزت بعد عام ١٩٩١م على عدة ثوابت ومرتكزات اعتمد على تنفيذ القرارات الدولية؛ فمن هذه الثوابت احترام الحدود الدولية بين البلدين، وعدم تهديد الكويت، ويجب نزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، والتزام العراق بدفع التعويضات، واعادة جميع ممتلكات الكويتيين وأسراهم التي تم أخذها إلى العراق والإفراج عن المحتجزين جميعهم [٢٣].

كما كانت الحكومة الكويتية على قناعة تامة بأن نظام صدام حسين لا يمكن الوثوق فيه والتعامل معه، وأن الشعب العراقي شعب مغلوب على أمره وهو ضحية للنظام الحاكم، وأن الكويت تقف معه باعتباره شعب عربي مسلم وهو ضحية للم ات العدائية من قبل نظامه، وهذا ما أكده وزير خارجيتها صباح الأحمد بقوله: ((نحن نفرق بين النظام والشعب في العراق))[٢٤] وقد بعث القائم بالأعمال وفد الكويت الدائم بالأمم المتحدة رسالة إلى مجلس الأمن في ١٥ كانون الثاني / ١٩٩٣م أكد له فيها أن للعراق مراكز شرطة داخل الأراضي الكويتية؛ مما يعد انتهاكا خطيرا لسيادة الكويت وسلامة أراضيها وأن المجلس سبق وأمر في رسالة له إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٨كانون الثاني بإزالة هذه المراكز على وجه السرعة لكن دون جدوى [٢٥].

ورحبت الكويت بقرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) لسنة ١٩٩٣م بترسيم الحدود، كما أعربت عن أملها في أن تساهم الكويت في إغلاق ملفات الالتزامات على العراق، محذرةً من الاخير من عدم تنفيذ الالتزامات الواردة في التشريعات الصادرة عن مجلس الأمن بأكملها [٢٦].

في الأول من تشرين الأول ١٩٩٤م ، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على اقتراح بفرض عقوبات اقتصادية على العراق مقابل الاعتراف بالكويت؛ لأن الاعتراف لا يكفى دون ضمانات [٢٧]، ودعا المجلس الوطني العراقي في الأول من تشرين الأول ١٩٩٤م إلى إجراء محادثات مع وفد برلماني كويتي برئاسة مجلس الامة الكويتي ، ورد رئيس مجلس الأمة الكويتي قائلاً: ((إن المجلس الوطني العراقي جزء من محاولات الهيمنة من بعض رموز النظام العراقي لإيهام المجتمع الدولي بأن العراق مستعد لقبول

القرارات الدولية، وأن العراق يرى هذه الدعوة مرفوضة، مؤكدًا أنه ليس أمام العراق غير طريق واحد وهو الاعتراف بدولة الكويت وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن)) [٢٨].

و في ١٠ تشرين الثاني/ ١٩٩٤م، أقر مجلس قيادة الثورة المنحل والمجلس العراقي بسيادة الكويت وحدودها

وعلق الامير الكويتي صباح الأحمد على الاعتراف العراقي بالكويت، قائلاً : ((نحن سعداء لاعتراف العراق بالكويت منذ ١٩٦٣م حيث كانت بيننا وبين العراق علاقات دبلوماسية، وليس بيننا وبين الشعب العراقي خلاف، لكن النظام الموجود في العراق متعنت في تنفيذ القرارات كاملة)) [٢٩].

وأعلن الأمير جابر الاحمد الجابر الصباح (٣١ كانون الاول ١٩٩٧ الى ١٥/ ٠١ / ٢٠٠٦) في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٥م دعمه لأية مبادرة عربية لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي ، ولكن التعامل مع القيادة السياسية في العراق أمر غير وارد نهائيا [٣٠].

بعد ذلك اتهم العراق الكويت بتجنيد عدد من المواطنين العراقيين للقيام بأعمال تخريبية وإرهابية تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في العراق ، فنفت الكويت الاتهامات العراقية وأكدت أنها محاولة من النظام العراقي لصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية المتفاقمة التي يعانيها، وأن ما يدعو للقلق هي مزاعم العراق بأن الكويت تخطط لأعمال تخريبية ضد قوات بعثة الأمم المتحدة، وأن العراق يمكن أن يقوم مثل هذه العمليات والجرائم على الكويت [٣١].

توترت العلاقات بين العراق والكويت بعد الغارات الجوية والصاروخية التي نفذتها القوات الأمريكية ضد العراق في ٤ أيلول عام ١٩٩٦، اذ اعتبر وزير الخارجية العراقي طارق عزيز أن سماح الكويت للطائرات الأمريكية بشن تلك الهجمات من أراضيها يُعدّ عملاً عدوانياً واضحاً ضد الشعب العراقي .في المقابل، ردّت الكويت مؤكدة أن وجود القوات الأمريكية على أراضيها جاء بطلب منها لحمايتها، وليس أمراً مفروضاً عليها، حيث صرّح الشيخ صباح الأحمد بأن هذه القوات ستبقى في المنطقة ما دامت هناك مخاوف من النظام العراقي تجاه الكويت. [٣٢].

كما وفرت الكويت ملجأ للمعارضة العراقية، فعقدت جماعة مؤتمرًا وطنيًا عُقد في الكويت لبث دعاوى ضد النظام العراقي، وعنما اشتكى العراق في ١٠ تموز ١٩٩٨، أعلنت الأمم المتحدة أنها ستبيع خمس ناقلات نفط عراقية، والتي تم احتجازها منذ عام ١٩٩١، ردًا على الكويت في ١٣ تموز ١٩٩٨، قائلة: ((إن الأمم المتحدة سمحت لنا ببيع هذه الناقلات التي أصبحت كويتية حيث نُقلت ملكيتها إلى الكويت باعتبارها غنائم حرب)) [٣٣].

تمنّى وزير النفط الكويتي سعود الناصر أن تكون هناك نهاية واضحة للنظام القائم في العراق، وأن يتم انتقال السلطة بصورة سلمية، لكنه في الوقت ذاته أعرب عن خشيته من اندلاع حربٍ أهلية في حال

الإطاحة بصدام حسين، رغم تعبيره عن الرغبة في إيجاد بديلٍ للنظام العراقي. [٣٤] أما فيما يتعلق بالانفتاح في العلاقات مع العراق، فقد أكد الشيخ صباح الأحمد أن الكويت تتعامل بتحفّظ في هذا الشأن، مبينًا أن مشاركة العراق في القمة المقبلة التي عُقدت في عمّان في آذار/مارس ٢٠٠١م لن تحول دون مشاركة الكويت فيها[٣٥].

وفي ١٦ اذ ار ٢٠٠٢م أكدت الكويت عدم تأييدها لتوجيه ضربة إلى العراق ليس لأنه البلد الصديق للكويت، بل لأن الظروف الحالية غير مواتية وأن من يعاني من هذه الظروف هو الشعب العراقي وليس النظام العراقي نفسه [٣٦].

وفي ١٠ نيسان ٢٠٠٢ م طلبت الكويت من الصحف المحلية تخفيف لهجتها في الحديث عن بغداد، من أجل بناء الثقة بين البلدين، وبالمقابل اوقفت الصحف العراقية حملاتها ضد الكويت وأكد صباح الأحمد ((أن الكرة الآن في ملعب العراق وأن مؤتمر القمة العربي يتحمل مسؤولية الأخطاء التي ترتكبها الحكومة العراقية اذ ا خالفت الاتفاق)) [٣٧]، على الرغم من ذلك أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية محمد صباح السالم في ٢١ ٢٠٠٢ أنه لا يجوز قبول أن تكون أراضيها منطلقة، للهجوم الأمريكي على العراق، كما كلف مجلس الوزراء الكويتي لجنة طوارئ بالعمل على ضمان استتباب الأمن الداخلي في حالة توجيه ضربة إلى العراق للإطاحة به، و تمنى أن تكون الضربة قاصمة وتؤدي إلى سقوط النظام العراقي [٣٨].

وقد قامت القوات الأمريكية في ست مدن كويتية بتجهيز الخيام العسكرية، واجتمع كبار الموظفين من وزارة الدفاع الامريكية و في فندق هيلتون الكويت للبحث عن مستقبل العراق والحكومة المشكلة أو الإدارة التي ستحكم العراق بعد سقوط صدام حسين[٣٩]. كما تحالفت الكويت في ١٩ تشرين الثاني/ ٢٠٠٢ مع كل من إيران والحركة العراقية المعارضة، وتحدثت صباح الأحمد مع محمد باقر الحكيم ، زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، عن علاقات العراق بعد صدام حسين مع الكويت [٤٠] .

وفي ٨ كانون الأول/ ٢٠٠٢، وجه صدام خطاب اعتذر من الكويت، موجهًا كلامه إلى محمد سعيد الصحاف، وزير الإعلام العراقي ، مشيراً لخطأ اجتياح الكويت، لكنه ندد بالقيادة الكويتية التي تأمرت مع واشنطن من أجل عزل الشعب الكويتي عن الأمة العربية ومن ثم اتفق على ثروات الكويت [٤١].

فأرسلت الكويت رسالة إلى مجلس الأمن في ٩ كانون الأول/ ٢٠٠٢، مؤكدة أن هناك نوايا سيئة للعراق، وراء ذلك الاعتذار المملوء بالألفاظ والعبارات التي تسيء إلى القيادة في الكويت، وهي خطوة سلبية وتراجع في موقف حكومة العراق تجاه الالتزامات الدولية والإقليمية تجاه الكويت ومن ثم يصدر العراق قرارات مجلس الأمن وقرارات مؤتمر قمة بيروت [٤٢].

اما موقف **الامارات** من الاجتياح العراقي للكويت فقد تحركت الدبلوماسية الإماراتية لاحتواء الموقف، ثم أيدت جميع القرارات التي صدرت من مجلس الأمن والجامعة العربية، واستقبلت قوات التحالف الدولي وشاركت في الحرب على القوات العراقية بالدعم المالي واللوجستي . وفيما يلي نتتبع موقف الإمارات تجاه العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية وحتى احتلال العراق عام ٢٠٠٣ . بعد انتهاء حرب الخليج الثانية التي لم ينتج عنها سقوط صدام شعرت الإمارات بمعاناة الشعب العراقي وأن العراق ما زال أقوى دولة عربية في منطقة الخليج العربي، يتعرض لاستنزاف قوته؛ مما قد يجعله أقل قدرة على أداء دور موازن ضد ايران. (٤٣)

وعندما اتهمت الإمارات في ١٩٩٣م بوجود أموال للعراق نفت هذا الاتهام، وأكدت أنه لا يوجد لديها أية أموال تابعة لحكومة العراق أو هيئاتها الحكومية أو مؤسساتها أو وكالاتها تمثل عائدات المبيعات النفط العراقي أو منتجاته النفطية (٤٤). وفي عام ١٩٩٤ عندما حرك العراق قواته نحو الحدود مع الكويت، أكد الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس الامارات العربية المتحدة وقوف الإمارات مع الكويت، وتم إرسال كتيبة مشاة ميكانيكية لنشرها إلى جانب القوات الأمريكية في الكويت كقوة ردع ضد التحركات العراقية الجديدة، مع أن الإمارات كانت أميل للمصالحة العربية الشاملة قبل أن يحشد العراق قواته على حدود الكويت، إذ طالب زايد بحل الخلافات العربية وتخفيف إجراءات الحظر الاقتصادي على الشعب العراقي(٤٥). وأكدت الإمارات في ١٢ تشرين الثاني / ١٩٩٤م أن الاعتراف العراقي بالكويت قد تأخر عن موعده الطبيعي، وأنه لو جاء مبكرا لأعفى الشعب العراقي من المعاناة التي تكبدها (٤٦). وبدأت موقف الإمارات تتغير تدريجيا نحو العراق منذ ١٩٩٥م بدعوة محمد بن راشد وزير الدفاع الإماراتي في كانون الأول/ ١٩٩٥م الكويت لمد جسور المحبة مع الشعب العراقي؛ لأن الحصار قد سبب آلاما كبيرة له (٤٧).

وهكذا تغيرت موقف الإمارات لصالح الشعب العراقي جراء ما يتعرض له من حصار وطالبت الإمارات الكويت بالتصالح مع العراق إلا أن الكويتيين لم يرضوا عن ذلك.

وقد امتعض المسؤولين في الكويت من تصريحات المسؤولين في الإمارات لكونهم مدافعون عن نظام صدام ، ولأنهم رفضوا الحصار المفروض على العراق , وأصرت الكويت على فرض الحصار الاقتصادي على العراق ووجدت تصريحات زايد صداها في الوسط السياسي الكويتي من الدعوة إلى المصالحة العربية، كما كان يؤكد حرص الإمارات على استقلال العراق وسيادته (٤٨) (ومنها كيف نسمح لأكثر من (١٨) مليون عربي أن يموتوا أمام أعيننا ولا نحرك ساكنا) وعليه تحتاج موقف العقوبات القائمة على العراق لمراجعة فعلية (٤٩)، فدعا وزير الدفاع الإماراتي الدول العربية وخصوصا الخليجية لمساعدة الشعب العراقي لرفع الحصار عنه وتقديم المساعدات الفورية له، مؤكدا أن الإمارات لن تتأخر عن تقديم العون والمساعدات الإنسانية للعراق (٥٠).

(و أضاف على الإخوان في الكويت أن يعملوا لرفع الظلم عن الشعب العراقي؛ فعندما كان الشعب الكويتي يعاني دافعت عنه الإمارات عنه، ولكن الآن الشعب العراقي يعاني فهل يجوز السكوت) كما أضاف قائلا : (أن الشعب العراقي سيختار من يقوده ولن نتدخل في شؤون الآخرين، أما عن الأسرى الكويتيين فقال هل عدم التعامل مع الشعب العراقي سيؤدي الرجوع أبنائكم) [٥١]، وأكد زايد أن صدام أخطأ عندما بدأ الحرب مع إيران وأخطأ عند دخول الكويت، وعندما أرسل طائراته وسفنه وسلاحه إلى إيران، فكيف يتوقع من عدوه السابق أن يحفظ له طائراته وأسلحته ثم يقوم بإعادتها له، ولقد ارتكب صدام العديد من الأخطاء (ولكن إخواننا في الكويت أيضا يخطئون عندما يرفضون المصالحة) [٥٢].

هكذا اتخذت الإمارات خطوة المضي في التعامل مع العراق وأصبحت تنادي بضرورة رفع الحصار وتحث الكويت على المصالحة بعد أن أقرت بأن العراق قد أخطأ وهو ما أكده زايد إلى الكويتيين. فعلى الرغم من التشدد السعودي الكويتي ومحاولتهما تحجيم الخطوات الإماراتية تجاه العراق إلا أن الإمارات استمرت في تحسين علاقتها به، وذلك بزيارة المدير العام لدائرة الموانئ والجمارك في دبي إلى بغداد وتلك هي الزيارة الأولى بعد أزمة الخليج الثانية، وفي مطلع شباط/ فبراير ١٩٩٦م أرسلت الإمارات سفينة محملة بنحو (٤) آلاف طن من الأغذية والأدوية لميناء أم قصر العراقي، كما سمحت للعراق بأن يخصص جناحا له في مهرجان دبي للتسوق، ومع ذلك اعتذرت الإمارات عن استقبال طارق عزيز في نهاية كانون الثاني / ١٩٩٦م ضمن جولة لبحث الأزمة العراقية الأمريكية؛ لذلك اعتذرت الإمارات عن استقباله [٥٣].

وفي كانون الأول ١٩٩٦م أكد زايد على بقاء العراق موحدا ومنع التدخل في شؤونه الداخلية، وفي عام ١٩٩٧م بدأ تبرع عدد من رجال الأعمال الإمارتين بمبالغ مالية لشراء (٣٥) طنا من الأغذية والأدوية وتوصيلها إلى العراق في سفينة صغيرة خلال كانون الثاني ١٩٩٧م، تلاها سفينة محملة بـ (٥٠٠) طن من الغذاء والدواء [٥٤]، وفي تلك المدة طرح زايد أمر المصالحة العربية من جديد، ومشاركة العراق في مؤتمرات القمة العربية، وقال: (لأن الجسم لا يمكن أن يكون سليما وأحد أعضائه متعب ويجب السعى إلى دعوة الطرف العراقي الأشقاء ورفع الحصار عنه، لأن الأمريكيين لا يهمهم هذا الأمر كثيرا) [٥٥].

كما اقترح زايد في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٧م أثناء انعقاد القمة الخليجية الثامنة عشر في الكويت تشكيل وقد خليجي إلى العراق يحمل مطالب للمساهمة في إنهاء القضية العراقية إلا أن الصمت خيم على أجواء الجلسة، كما شدد زايد على أن دول الخليج تتمتع بقرارها المستقل ويفترض أن تنسجم قراراتها مع مصالحها؛ لإنهاء معاناة الشعب العراقي بعد اقتراحه تشكيل لتبليغ القيادة العراقية بوجوب تطبيق قرارات مجلس الأمن لإنهاء المعاناة ورفع الحصار عن العراق [٥٦]، وفي شباط ١٩٩٨م عندما تصاعدت الأزمة مع العراق ووصل كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة للعراق للمساعدة في إيجاد حل للأزمة، وأعلن زايد تأييده للحل الدبلوماسي بدلاً من القوة، خوفا من التأثيرات السلبية المتوقعة الناتجة عن اللجوء إلى

العمل العسكري، مؤكدا أن التوصل لحل الأزمة لن يتحقق بدون التزام العراق التام بجميع قرارات مجلس الأمن لنزع فتيل الأزمة القائمة بين الولايات المتحدة والعراق [٥٧]. كما فتحت الإمارات خط بحري بين دبي وميناء أم قصر في العراق، وذلك بعد نقل العراق جزء من تجارته الخارجية إلى منطقة جبل علي في دبي وبعد الاتفاق مع الإمارات على فتح ممر بحري إلى الموانئ العراقية مقابل توسيع العمل التجاري مع المنطقة الحرة في منطقة جبل علي) وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٢.٥ مليار دولارا، ضمن اتفاقية النفط مقابل الغذاء [٥٨]، ومع تركيز الولايات المتحدة على شخص صدام قال زايد (أنني اعتقد أن واشنطن لا تريد بدء حوار مع صدام بل تريده أن يختفي تماما، ولكنها لا تعرف كيف وأن صدام حسين دفع الثمن وفرض عليه عقوبات والآن العراق مريض وجوعان، وأن الوقت قد حان من أجل أن نقول كفى) وعندما هاجمت الولايات المتحدة العراق رفض زايد ولم يسمح لهم باستخدام الأراضي الإماراتية لشن ضربات عسكرية على العراق [٥٩].

اكدت دولة الامارات العربية المتحدة في ٢٤ أيلول / ١٩٩٨م تأييده لجهود الأمم المتحدة السلمية في استئناف أنشطة اللجنة الخاصة بالعراق؛ لتفادي نشوب أي توتر جديد مع المحافظة على سيادة العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وتطوير عمل برنامج الغذاء لتحقيق متطلبات واحتياجات الشعب العراقي وتخفيف معاناته، وتمنى ولي العهد الإماراتي خليفة بن زايد أن يلتزم العراق بتنفيذ كافة القرارات المفروضة عليه، حتى يستعيد العراق دوره الطبيعي على المستويين الإقليمي والعالمي، وما يقوم به العراق لا يساعد على رفع الحصار المفروض عليه ويجب أن يتراجع عن قراره بوقف التعاون مع لجنة المفتشين الدولية[٦٠].

وعندما هدد العراق يضرب القواعد الكويتية والمملكة العربية السعودية المستخدمة في فرض الحظر الجوي جنوب العراق، رفض وزير خارجية الإمارات هذه التهديدات وأكد صدمة دول مجلس التعاون إزاء تصريحات المسؤولين العراقيين التي تضمنت تنصلا من التزامات العراق العربية والدولية [٦١]. وأشار وزير الدفاع الإماراتي محمد بن راشد في ١٨ كانون الثاني/ ٢٠٠٠م أن الولايات المتحدة غير جادة في الإطاحة بصدام حسين؛ لأنها كانت تستطيع ذلك منذ عام ١٩٩١م، وحذر من مخاطر تقسيم العراق الذي يعني فتح نفق مظلم في المنطقة لا أحد يستطيع التنبؤ بنهايته، ولا يستطيع أحد تحمل مخاطر التقسيم وأن مسألة ترسيم الحدود ربما تكون قنبلة موقوتة تم زرعها بين البلدين [٦٢]، وتطلع زايد إلى اليوم الذي يتجاوز فيه العراق محنته، بتنفيذه كامل قرارات مجلس الأمن لرفع الحصار، وحث الدول العربية على عقد قمة عربية عاجلة لحل الخلافات الراهنة [٦٣].

أما فيما يخص عودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والإمارات أكد ولي العهد أن إعادة فتح السفارة الإماراتية في العراق لا يعني تغيير في موقفها المبدئي من ضرورة تطبيق العراق للقرارات الدولية، وأن

العلاقات بين شعبي البلدين لم تنقطع عن المشاركة في الوكالة للشؤون القانونية ومصالح المواطنين واعطاء مرونة لبرامج المساعدات الإنسانية والصحية في العراق، وفي ٢٥ أيار / تم التوقيع بين العراق والإمارات على اتفاقية زيادة حجم التبادل التجاري [٦٤]. كما انضمت الإمارات إلى الدول العربية التي انسحبت من الاتفاق الجوي على العراق للمرة الأولى منذ حرب الخليج الثانية، وبموجب هذه الاتفاقية، اتخذت الإمارات أول عضو في مجلس التعاون مثل هذه الخطوة، وكان على متن الطائرة وزير الصحة الإماراتي حمد عبد الرحمن المدفع، كما وجهت الطائرة إلى بغداد بتأييد سياسي وشعبي كبير [٦٥].

أما موقف سلطنة عمان فقد تمتعت المواقف العمانية باستقلال تام منذ نشأتها مرورا بالحرب العراقية الإيرانية ثم أزمة الخليج الثانية وظلت قراراتها منفردة دون تأثير خارجي، واتخذت مواقف متميزة تجاه الخليج، فكانت تنحاز أحياناً إلى بعض الأطراف التي تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى مثلما فعلت في الحرب العراقية الإيرانية وفي أزمة الخليج الثانية وأدانت اجتياح العراق للكويت، وتقديم الحلول السلمية ورفضها لجميع دعوات قطع العلاقات مع العراق، واستمر تمثيلها الدبلوماسي معه بعد نهاية الحرب في أيار / ١٩٩١م، لعدم خسارة أي من الأطراف المتنازعة ، كانت العلاقة بين الجانبين قائمة على احترام كل منهما الآخر وعدم تدخل أحدهما في الشئون الداخلية للآخر، ومن ثم تطورت المشاركة بينهما، وتعاطفت عمان مع العراق في أزمته كما قدر العراق المواقف العمانية في إطار احترام السيادة مع تغليب الحوار والوساطة لحل المشاكل بين دول المنطقة [٦٦].

وظلت عمان تستقبل مسؤولين عراقيين وإن عكست بعض تصريحات مسؤوليها على أنها لم تستعد العلاقة كاملة مع العراق، وقد أكد يوسف بن علوي وزير خارجيتها في ٩ نيسان / ١٩٩٢ في تصريح له أن الوقت لم يحن بعد الإعادة العلاقات بين كل من بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق ، مع التمسك بالحفاظ على العراق [٦٧].

كما أشاد المندوب الدائم للسلطنة في الامم المتحدة في ١٩٩٤م بتنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن بتدمير أسلحة الدمار الشامل، مؤكداً ضرورة مراقبة التنفيذ لفترة كافية، وأن يجري مجلس الأمن الاتصالات اللازمة مع العراق والكويت لوضع القرار رقم (٨٣٣) موضوع التصديق القانوني والعمل على تجاوز آثار الماضي [٦٨]، من هذه المواقف العمانية أكثر انفتاحا تجاه العراق على الرغم من التزاماتها القانونية لمجلس التعاون، ومن ثم التقى يوسف بن علوي وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف على هامش مجلس الجامعة العربية في القاهرة في اذ ار / ١٩٩٤م، وبعد ذلك قال الصحاف أن العلاقات العمانية العراقية قد تحسنت بشكل كبير ومتقدم [٦٩].

وقد زار عمان سعيد الصحاف بعد ذلك في ١٣ اذ ار / ١٩٩٥م لإعادة التعاون مع جهات خارجية، صرح بذلك بعد الصحاف بأن عمان تدعم رفع الحظر عن العراق، وأن ذلك يعد مفتاحًا لاستئناف

العلاقات بين العراق وبلدان الخليج العربي [٧٠] , إلا أن مندوب عمان في الأمم المتحدة أعلن أن هذه العملية أصيبت بالدهشة والاستغراب من المعلومات الخطيرة والمهمة التي كشفها العراق عن برنامج أسلحته، وأن ثقة المجتمع الدولي أصيبت بضربة قاصمة تجاه العراق، وأن العراق يقدم ما لديه من معلومات إلى اللجنة الخاصة بالتفتيش عن الأسلحة لرفع الحظر عن الشعب العراقي، ودعا العراق لتقديم المعلومات عن الأسرى المفقودين كتأكيد لحسن نوايا العراق، وناشد المجتمع الدولي استمرار جهوده لتخفيف معاناة الشعب العراقي [٧١].

وفي ١٩٩٦م قدمت عمان خلال شغلها مقعداً غير دائم في مجلس الأمن برنامجا للنفط مقابل الغذاء، وظلت على صلة بالكويت والعراق لتقريب وجهات النظر والاهتمام بموضوع الأسرى والمفقودين في الكويت، وأكد يوسف بن علوي: أن تغيير الوضع في العراق شأن داخلي [٧٢]، وأعلن قابوس عدم قطع العلاقات مع العراق لحرص عمان على أن تكون جسر اتصال وليس محور انفصال، وقال: ((أن عمان لم يجرؤ أن يسألها أحد عن موضوع فتح سفارتها في العراق)) [٧٣]، وعبر مندوب عمان في الأمم المتحدة عن ارتياحه لهدوء الأوضاع في العراق، مطالبا بالالتزام بالشرعية الدولية وضرورة الالتزام بوحدة العراق وسلامة أراضيه [٧٤]. وفي ٢٦كانون الأول / ١٩٩٦ اوضح يوسف بن علوي أن القرار رقم (٨٩٦) الذي يسمح للعراق بتصدير كمية من النفط مقابل الغذاء والدواء انطلق من عمان [٧٥].

وخلال تلك المدة قام وزير العدل العراقي بزيارتين إلى دولة عمان وكانت زيارة رئيس المجلس الوطني العراقي إليها بزيارة في اذ ار / ١٩٩٨م، أعقبهما زيارة وفد تجاري من عمان إلى العراق وذلك في أيار / من العام نفسه [٧٦] ، وأوضح سلطان قابوس في ٢٧ أيار / ١٩٩٨م عدم وجود موقف موحدة لدول المجلس الخليجي تجاه العراق [٧٧].

وفيما يتعلق بنزع (أسلحة الدمار الشامل) طالب يوسف بن علوي في ٩ أيلول ١٩٩٨م برفع المعاناة عن الشعب العراقي وحث الأمين العام للأمم المتحدة على أن يزيد من جهوده لإيجاد قاعدة من التعاون والثقة بين اللجنة الخاصة والحكومة العراقية) , وأكد مندوب عمان في الأمم المتحدة أن العراق يرضخ للعقوبات ، وأن مجلس الأمن لم يتفق على موقف موحدة تجاه العراق؛ مما يجعل الشعب العراقي يعاني من تبعات الحظر الاقتصادي وأن برنامج النفط مقابل الغذاء لا يستجيب لاحتياجات الشعب العراقي الإنسانية والأساسية، وأن الجامعة العربية تدعوه لرفع الحظر الاقتصادي بالتعاون مع الأمم المتحدة، وأن عمان تدعو مجلس الأمن للتخلي عن خلافاته وتبنى سياسات إيجابية وموحدة تجاه العراق [٧٨].

وفي حزيران / ٢٠٠١م زار مسؤول عماني بغداد لمناقشة إمكانية قيام منطقة تجارية حرة بين البلدين، وتم التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجالات الاقتصاد مما أتاح دخول المنتجات العمانية إلى العراق، وتسيير رحلات بحرية بين ميناء البصرة ومسقط لتعزيز انتقال السلع والأموال، وقد يكون هذا

الموقف العماني سببا في تغيير الموقف السعودي تجاه العراق الذي بدأ أكثر تقاربا مع العراق [٧٩]، وعندما قامت الولايات المتحدة بشن حرب على العراق أكد يوسف بن علوي أن عمان متمسكة بالجهود المبذولة لمنع اندلاع الحرب أو الهجوم على العراق أو غزوه [٨٠]. وأعرب عن تفاؤله بأن الحرب لن تقع معربا عن أمله في بحث بعض الحكماء عن حل له، ورأى عدم جدوى تشكيل وفد عربي للذهاب إلى بغداد، بل الى واشنطن حاملا خطة حل يشارك بها العراق ويوقع عليها، وأن يجري حوار مع الغرب لعدم شن الحرب لأن تكاليفها ونتائجها وأثارها كبيرة [٨١].

أما فقد البحرين كانت محايدة في موضوع الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ مع ميلها بعض الشيء للجانب العراقي، انتهجت موقف معادية للعراق أبان دخوله للكويت ووافقت على جميع القرارات التي صدرت بحق العراق سواء على مستوى الجامعة العربية أو مجلس الأمن وطالبت بتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق، واستضافت القوات الأجنبية وقدمت الدعم المالي واللوجستي لها، ودعت العراق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وقطعت علاقتها معه وأغلقت سفارتها في بغداد، وفيما يلي سنتناول موقف البحرين تجاه العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية وحتى احتلال العراق لنعرف دوراً في الحرب , وبعد حرب الخليج الثانية ظلت البحرين متشددة في سياستها تجاه العراق، وطالبت بضرورة تطبيق القرارات المتعلقة بالكويت، والإفراج عن الأسرى المحتجزين من الكويتيين وغيرهم والاعتراف بالحدود الدولية بين الكويت والعراق وفقا للقرار رقم (٨٣٣)، كما حرصت البحرين على وحدة العراق وسيادته وتعاطفت مع الشعب العراقي لما يعانيه وتمنت أن تنتهي تلك المعاناة بانتهاء أسبابها ومسبباتها [٨٢]، وأكدت البحرين أن مشكلة العراق تكون بينه وبين العالم وأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن سيفتح الطريق أمام العراق للتعامل مع المجتمع الدولي[٨٣].

واعتبرت البحرين اعتراف العراق بالكويت في تشرين الثاني / ١٩٩٤م خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، نحو تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن وترسيخا للأمن والاستقرار في المنطقة [٨٤]، فبدأت البحرين منذ ١٩٩٥م في تغيير سياستها نوعا ما تجاه العراق وذلك بدعوتها لرفع الحصار عن العراق وفك عزلته واعتبرت نظام الحكم في العراق شأن داخليا. وعبر عيسى آل خليفة عن امله في أن يتجاوب العراق مع القرارات الدولية ليرفع العقوبات المفروضة عليه ويتجاوز هذه الأوقات العصيبة [٨٥]. هكذا بدأت البحرين في تغيير سياستها تجاه العراق بالدعوة إلى رفع الحصار عنه، مع تأكيدها على ضرورة تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن لرفع الحصار مما يؤكد تعاطفها مع العراق وشعبه.

فرحبت البحرين بتوقيع العراق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة، ودعت للإسراع في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٩٨٦) للتخفيف من معاناة الشعب العراقي الشقيق، وعلى العراق أن يتعاون في الإفراج عن الأسرى والمفقودين الكويتيين، وفي مطلع تشرين الأول / ١٩٩٦م، حضر القائم بالأعمال العراقي في

البحرين حفل افتتاح الدورة الختامية لانعقاد مجلس الشورى البحريني م [٨٦]. وخلال زيارة اليمين زروال رئيس الجزائر إلى البحرين في ١٦ تشرين الأول / ١٩٩٦، أكدت البحرين في بيان مشترك تمسك الجانبان بسيادة العراق ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وفي ١٠ نيسان / ١٩٩٧م أوضح محمد بن مبارك وزير خارجية البحرين أن علاقة البحرين بالعراق تدخل ضمن إطار الجامعة العربية ومجلس التعاون وأن البحرين مع حق الشعب العراقي لكن عليه تطبيق قرارات مجلس الأمن والإفراج عن الأسرى[٨٧]. وأشادت البحرين بجهود الأمم المتحدة لنزع فتيل الأزمة بين العراق وفريق التفتيش [٨٨]، وتمنى عيسى آل خليفة عدم توجيه ضربات إلى العراق؛ لأن الحرب لها تأثيراتها وانعكاساتها الضارة التي يتحملها الجميع [٨٩].

ورأى البعض أن انفتاح البحرين في سياستها تجاه العراق كان نكاية بقطر التي توترت العلاقات معها على خلفية الحدود بينهما، وكانت البحرين أيضا بحاجة إلى حليف مثل العراق المواجهة الأخطار الإيرانية المحتملة في المستقبل، علاوة على طبيعة تكوينها المذهبي ولخوفها من إقامة (دولة شيعية) في جنوب العراق سيكون سندا ومحفزا للشيعة فيها، بالإضافة إلى تولي حمد مقاليد الحكم البحرين، وأعاد فتح الخط البحري مع العراق [٩٠]. الى جانب ذلك الضغوط الداخلية التي أدت إلى انتهاج البحرين الموقف منفتحة تجاه العراق، كما أن التوجهات الإسلامية كانت ترفض التوجهات الأمريكية الرامية إلى بسط نفوذها على منطقة الخليج والوطن العربي، فأعلن ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة أن أي عربي لا يمكن أن يقبل بضرب أية دولة عربية، كما أعادت البحرين فتح سفارتها في بغداد في نيسان/ ٢٠٠٠م بعد إغلاقها في عام ١٩٩٠م، وفي ٢٠٠١م وافقت البحرين على مشاركة ٢٠ شركة بحرينية في معرض بغداد الدولي للمرة الأولى بعد أزمة الخليج الثانية [٩١].

واستمرت مواقف البحرين الإيجابية نحو العراق بعد القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢م، حيث استقبلت وزير خارجية العراق ناجي صبري في ١٦ كانون الثاني / ٢٠٠٢م وعزت إبراهيم الدوري نائب الرئيس العراقي آنذاك الذي طلب من البحرين إصلاح العلاقات بين كل من العراق والكويت، والمملكة العربية السعودية وطالبت البحرين بغداد بتنفيذ قرارات مجلس الأمن لرفع العقوبات المفروضة عليه [٩٢]. وعندما زار (ديك تيشيني , Dick Tishini) البحرين لكسب دعم المنطقة في العمل العسكري ضد العراق، أعلن ولي العهد سلمان بن حمد إن الذي يحتاج إلى ردع ويقوم بتهديد المنطقة هي (إسرائيل) وليس العراق) [٩٣]. كما وقعت البحرين والعراق اتفاقية لتنمية العلاقات التجارية بينهما، وقالت إن القيادة البحرينية معارضة لها لتوجيه ضربة عسكرية أمريكية إلى العراق [٩٤]

أما موقف قطر تجاه العراق إبان الأزمة العراقية الكويتية وما قبلها كانت تسير بشل جيد، لكن بدخول العراق إلى الكويت تغيرت الأحوال وانقطعت العلاقات السياسية حيث ادانت دخول العراق إلى الكويت ,

واستقبالها للقوات الأجنبية على أراضيها، ودعت لتوجيه ضربات عسكرية إلى القوات العراقية في الكويت إذا لم ينسحب منها، أما مع نهاية الحرب فغيرت قطر سياستها تجاه العراق بشكل أفضل حيث إنها ثان دولة في مجلس التعاون تقوم بذلك , تشابهت الموقف القطرية تجاه العراق مع بقية دول مجلس التعاون وذلك بعد نهاية حرب تحرير الكويت، إلا أنها تطورت في عام ١٩٩٢م بتسلم صدام حسين رسالة من أمير قطر خليفة بن حمد آل ثاني سلمها السفير قطر في بغداد محمد بن راشد الذي استقبله عند عودته إلى العراق بعد انقطاع من عام ١٩٩٠م وأخذت قطر بذلك تتبادل وفودا رسمية مع العراق [٩٥]. وفي اذ ار / ١٩٩٣ كشف وزير خارجية قطر حمد بن جاسم أن قطر توسطت بين العراق والكويت من أجل إطلاق سراح المحتجزين في العراق بمناسبة حلول شهر رمضان وجاءت تلك المبادرة بعد أن تلقى وزير خارجية قطر حمد جاسم رسالة من نظيره العراقي محمد سعيد الصحاف يدعوه فيها إلى تطبيع العلاقات العراقية الكويتية ورفع الحصار عن الكويت، والبحث في قضية الأسرى المحتجزين لدى العراق، إلا أن الكويت رفضت ذلك، وفي تموز / ١٩٩٣م أرسلت قطر فريق ا لكرة القدم إلى بغداد ليخوض مباراة ودية وذلك لرفع الحظر الرياضي عن العراق [٩٦]. ثم زار نائب رئيس هيئة أركان الجيش القطري العراق في ٥ كانون الأول/ ١٩٩٣م؛ وكان للكويت رد فعل عنيف تجاه هذه الزيارة وهددت بقطع علاقتها مع قطر، إلا أن قطر استمرت في تبني موقف متوازنة تجاه العراق، ففي ٢٨ كانون الأول تلقى صدام حسين برقية من جاسم بن فهد، شكره فيها على كرم الضيافة التي تلقاها خلال زيارته للعراق [٩٧].

بالفعل انتهجت قطر موقف مغايرة تجاه العراق من أجل فتح صفحة جديدة معه ولم تهتم لانتقاد دول مجلس التعاون، أما الكويت والمملكة العربية السعودية فتشددنا للانفتاح القطري على العراق مما يدل على أنها كانت تتبع موقف منفردة تختلف عن سياستها داخل مجلس التعاون الخليجي ففي مطلع ١٩٩٤م اتفقت قطر مع العراق على بناء مركز بحري للتفريغ والتحميل ليتولى خدمة التجارة العراقية [٩٨] كما شهد مبنى السفارة العراقية في الدوحة احتفالا بعيد ميلاد رئيس النظام العراقي ، كما افتتح في الأسبوع الثقافي العراقي في الدوحة وقام التلفزيون القطري بيت مقابلة مع وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف، الذي أنكر خلالها وجود أسرى كويتيين لدى العراق وطرح معاناة الشعب العراقي مما أثار غضب الكويت وقدمت احتجاجا رسميا لمجلس التعاون الخليجي [٩٩].

أما فيما يخص الأسلحة النووية فطلبت قطر في ٢٩ كانون الثاني / ١٩٩٥م من الدول العربية والإسلامية رفض التوقيع على معاهدة حظر وانتشار الأسلحة النووية ما لم توقع عليها إسرائيل، وتبرعت قطر بنحو (٢٥٠٠) طن من السكر للعراق جراء الحصار الاقتصادي عليه، كما دعا وزير خارجيتها ضرورة إعادة العراق للصف العربي مشيرا إلى معاناة الشعب العراقي [١٠٠].

وقد طلبت قطر من لجنة مجلس الأمن الخاصة بالحظر على العراق إنشاء خط خدمات نقل بحري يربط بين قطر والعراق؛ وذلك لنقل الأغذية والأدوية والمواد الأساسية الإنسانية للعراق وخلال زيارة الصحاف أكد حمد بن جاسم أن قطر تريد معرفة المطلوب من العراق أن تنفذه محذرا من عواقب وخيمة اذ لم يحل السلام في منطقة الخليج، وأشار محمد الخليفي رئيس مجلس الشورى القطري في ٢٨ أيار / ١٩٩٦م إلى أن قضية الأسرى الكويتيين هي قضية إنسانية ودعا العراق للإفراج عنهم [١٠١].

ورفضت قطر استعمال القوة العسكرية لحسم الأزمة التي افتعلتها الأمم المتحدة في تشرين الأول / ١٩٩٧م، كما رفضت السماح باستعمال أراضيها ومطاراتها كقاعدة لانطلاق العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق [١٠٢]. ورحبت قطر باتفاق النفط مقابل الغذاء وعبرت عن استيائها من أي تدخل خارجي في شؤون العراق الداخلية، وطلب حمد بن خليفة أمير قطر في ١٩ تموز / ١٩٩٧م من الجامعة العربية أن يكون لها دورا من الاختراقات الأجنبية للعراق وحدوده الشمالية، وأكد وجود سوء فهم بالنسبة لموقف قطر تجاه العراق، فلم تطلب برفع الحظر عن العراق قبل إتمام تنفيذه للقرارات الدولية، ويجب الحفاظ على سيادته [١٠٣]. وأصبح موقف قطر أكثر تميزا خلال الأزمة العراقية – الأمريكية في شباط/ ١٩٩٨م، باتخاذها موقفاً ، سياسيا منفرداً بتوجه وزير خارجيتها لزيارة العراق حيث التقى بصدام وسلمه رسالة من أمير قطر كمبادرة قطرية سعياً لإيجاد مخرج للأزمة، إلا أن البعض فسر هذا التقارب وخطب ود العراق، لخلافاتها الحدودية مع البحرين والمملكة العربية السعودية، ([١٠٤]) .

كما أكد مندوب قطر أن بلاده دوما ترفض الوسائل العسكرية في التعامل مع هذه الأزمة وتؤيد الحلول السلمية، كما دعت قطر إلى تطبيع العلاقات مع العراق، وهي دعوة تطورت وعرفت بعد ذلك بمبادرة قطر وطرحها وزير خارجيتها أمام ندوة عقدها مجلس الأمة الكويتي في أيار / ٢٠٠٠م والتي تهدف لإنهاء الأزمة العراقية وإعادة الوضع في منطقة الخليج العربي إلى طبيعته وحث دول الخليج العربي المجاورة للعراق على تحريك الوضع الراهن واخراجه من جموده، حيث لم يعد جائزا أن تكتفي دول الخليج بإبداء الحرص على تنفيذ القرارات الدولية ثم الجلوس والانتظار ريثما تحدث معجزة للتخلص من هذه الورطة، ودعوة بغداد لتصحيح أخطائها ([١٠٥]).

وأعلن أمير قطر في ١٣ تشرين الثاني / ٢٠٠٠م ضرورة وضع حد للمعاناة القاسية التي حلت بالشعب العراقي؛ لأن الكويت تحررت وعادت إليها سيادتها وشرعيتها لكن الأزمة لا تزال ماثلة ويتعين العمل لإنهائها من خلال التوصل لحل سلمي سياسي وفقا للقرارات الدولية، وقال وزير خارجية قطر أن أمير قطر سيتصل بالكويت والعراق لتضييق فجوة الخلافات بينهما وفقا للقرارات الدولية مؤكداً أن الكويت تجاوبت مع الجهود القطرية ([١٠٦]). وفي ٢٦ حزيران / ٢٠٠٢م تم التوقيع في بغداد على اتفاقية لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين العراق وقطر، وزار وزير خارجية قطر العراق، لتبدي حكومة بغداد تعاوناً أكبر

مع الأمم المتحدة بخصوص عودة المفتشين الدوليين لتفادي تعرض العراق إلى ضربة عسكرية من قبل الولايات المتحدة ([١٠٧]).

يتضح من ذلك ان موقف دول مجلس التعاون الخليجي قد تباينت بشأن العلاقات مع العراق في المدة التي اعقبت لغز العراقي للكويت في الثاني من شهر اب ١٩٩٠ و حتى سقوط حزب البعث في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣م.

ثانياً:موقف دولتي المملكة العربية السعودية والكويت من الاحتلال الامريكي للعراق لعام٢٠٠٣ .

وفي ١١ كانون الثاني٢٠٠٣م دعا تشيني بندر إلى حضور اجتماع معه حضره (رامسفيلد , Rumsfeld) والجنرال (ريتشارد مايرز , Richard Myers) رئيس هيئة الأركان المشتركة لإقناعه بوجوب انطلاق القوات الأمريكية من الأراضي المملكة العربية السعودية تجاه العراق، فقال بندر (سنخسر اذ ا بقي صدام حيا)، وحاول بندر الحصول على بعض الضمانات بأن واشنطن جادة في الإطاحة بصدام حسين، وأكد تشيني أنه في حالة اندلاع الحرب فإنها لن تتوقف قبل نهاية صدام ([١٠٨]). وفي ١٣ كانون الثاني / ٢٠٠٣م قال بندر لبوش: (اذ ا نجا صدام فإنه سيصبح بطلاً أسطوريا، وسيبادر الجميع لطاعة أوامره) ، وهكذا كان السعوديون بحاجة إلى تأكيدات بأن صدام حسين سوف يتحول إلى ماض هذه المرة). [١٠٩]

وكان بندر أول دبلوماسي يطلع على خطط الحرب وأول من استدعى إلى البيت الأبيض؛ ليبلغ رسميا بأن الحرب ستبدأ بعد ساعة، فاتصل بولي العهد السعودي لإبلاغه بأن الحرب ستقع خلال دقائق مستخدما عبارة متفق عليها: (العاصفة تضرب الروضة) [١١٠]، وأكدت صحيفة واشنطن بوست أن المملكة العربية السعودية وافقت على تقديم دعم لوجستي للقوات الأمريكية، كإعادة التزود بالوقود والطلعات القتالية والاستطلاعية ومهمات الشحن، كما سمحت للولايات المتحدة باستخدام مركز عمليات القتال الجوي؛ ولهذا كانت تعمل بشكل سري مع واشنطن لإسقاط نظام صدام حسين واستضافت القوات الخاصة الأمريكية عندما رفضت تركيا استقبالها في اللحظات الأخيرة، [١١١].

يتبين من ذلك أن المملكة العربية السعودية كانت تعمل سرا مع الولايات المتحدة وأيدتها في الحرب على العراق للإطاحة بصدام ونظامه وأنها لم تهتم بما يحدث بعد ذلك؛ حتى لا تحدث مشاكل لها سواء من داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها.

وبالنسبة لموقفها العلني من الحرب كانت ترفض تماما ضرب العراق بإعلان وزير دفاعها في ١٤ تشرين الأول / ٢٠٠٢م عندما قال أن المملكة العربية السعودية لن تقدم أية مساعدات لضرب العراق[١١٢]، وأضاف سعود الفيصل أنه لا يجب التفكير بأي هجوم على العراق الحرص المملكة العربية

السعودية على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها وأنه اذ ا نتج عن تغيير نظام الحكم في العراق من تدمير له فإن ذلك يعني حل مشكلة واحدة وخلق خمس مشاكل جديدة [١١٣]. قال سفير المملكة العربية السعودية في لندن تركي الفيصل إن المملكة العربية السعودية لن تدعم حرب أمريكا على العراق دون تعيين جديد في مجلس الأمن [١١٤]، وطلب من وزير الخارجية من بوش تجنب الحرب والمحافظة على النظام المدني في العراق وتفادي انهيار مؤسساته وصرح سلطان بن عبد العزيز في ٨ اذ ار/ ٢٠٠٣م بأن المملكة العربية السعودية تتعارض مع الحرب على العراق [١١٥].

في ١٧ اذ ار ٢٠٠٣، أعلن ولي العهد السعودي أن المملكة العربية السعودية تقف ضد الحرب على العراق، وأنها لن تشارك فيها ولن تسمح بتكرار ما فعلته إسرائيل السابقة عندما اخترقت أجواء المملكة العربية السعودية لضرب العراق [١١٦]. وهكذا حملت المواقف السياسية المملكة العربية السعودية، تناقضات كبيرة؛ فمن ثم يعلن في تمام الساعة أنها ضد الحرب وضد تغيير النظام، بينما كانت تعمل سراً مع الولايات المتحدة لتغيير النظام العراقي وشن حرب عليه بدليل حوار بيندر مع بوش، وقد أراد من هذا الرأي العام أنها لن تشارك في أي عمل ضد العراق، بل هي ضده لكن في داخلها كانت مع تغيير النظام العراقي , و تجدر الاشارة إلى أن الموقف الشعبي للسعودية كان رافضا، وقطع للحرب، فأرسل علماء سعوديين برقية للملك، وأكدوا فيها على عدم مشاركة المملكة العربية السعودية في ضرب العراق والوقوف بوجه الأطماع الأمريكية في المنطقة، وإبعاد الإعلام السعودي منذ البداية فكرة الحرب وخلقت صحفية سعودية تيارا شعبيا داخل المجتمع السعودي وقفة شديدة ضد الحرب على العراق فأكدت صحفية أن أي عمل لا احتلالي للعراق سيؤدي إلى إثارة نزاع متطرف وأن الحرب على العراق لن تؤدي إلى العنف بل ستؤدي إلى زيادته [١١٧].

ويبدو ان الولايات المتحدة كانت مصر على حرب العراق مهما كانت القضايا، وبموجب القانون اعلن جورج بوش (العراق) بلا (صدام) وحديث وزير خارجية بريطانيا (جاك شرو , Jack Shrew) بعد التقرير العراقي بشأن أسلحة الدمار الشامل للمفتشين الدوليين، وأن الإدارة الأمريكية مصممة على مهاجمة العراق بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى [١١٨] ، واتخذت من امتلاك العراق أسلحة دمار شامل وسعيه لتطويرها ، واتهام النظام العراقي بصلاته بتنظيم القاعدة ورعايته للإرهاب وتهديده للأمن والسلم العالميين وأمن الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، وتهديد النظام العراقي المستمر لجيرانه من الدول الخليجية بضرورة الإطاحة بالنظام العراقي الذي يتزعمه صدام حسين الذي يحكم العراق بالحديد والنار، والعمل من أجل حرية العراق وشعبه وارساء أسس الديمقراطية في العراق كمثال يحتذى به في الشرق الأوسط وذرائع لشن الحرب على العراق؛ لذلك انطلقت العمليات العسكرية الأمريكية على العراق في ٢٠ اذ ار / ٢٠٠٣م [١١٩]. وما يثير الدهشة أن سعود الفيصل في ٢٣ اذ ار / ٢٠٠٣م أخذ يحث الأمريكيين على

وقف الحرب؛ لأن الجيوش الأمريكية والبريطانية لا تمتلك المعرفة الضرورية لإعادة بناء العراق ويجب أن يترك للأمم المتحدة تحديد الشروط الواجب تنفيذها في العراق، ونصح بأن تفكر واشنطن في إمكانية مشاركة أعضاء من حكومة البعث في عملية إعادة البناء، وفى الأول من نيسان / ٢٠٠٣م، وأعلن مجلس الوزراء السعودي عن أسفه لتداعيات الحرب وآثارها المدمرة وحث المجلس الأمة الإسلامية للتحرك لوقف الحرب [١٢٠]. وفي ٤ نيسان / ٢٠٠٣م أي قبل دخول القوات الأمريكية إلى بغداد بخمسة أيام رفض صدام مبادرة سعود الفيصل التي حثه فيها على التنحي لتجنيب شعبه ويلات الحرب [١٢١].

وعبرت المملكة العربية السعودية عن قلقها بعد احتلال العراق من تغيير الأساس الطائفي للدولة العراقية وما يترتب عليه من إثارة تطلعات الشيعة في المناطق الشرقية من المملكة العربية السعودية، وتحركهم المحتمل في دول مجلس التعاون الأخرى؛ مما ينعكس سلبا على أمن الخليج العربي، فأسرعت المملكة العربية السعودية لعقد مؤتمر إقليمي لمحاولة ملء الفراغ السياسي الذي هيمن على المنطقة في ١٨ نيسان / ٢٠٠٣م، وصرح سعود الفيصل خلال مؤتمر صحفي بشأن ضرورة احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه وقوات التحالف الأجنبي وتمكين الشعب العراقي من اختيار حكومة بكل حرية واستمرار البنية التحتية الأساسية [١٢٢].

وفي ٢٢ نيسان ٢٠٠٣م اجتمع الملك فهد بن عبدالعزيز ال سعود مع الرئيس المصري حسني مبارك حيث أكد الملك على ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار في جميع الأراضي العراقية وفي أيار ٢٠٠٣م قرر (بول بريمر , Paul Bremer) والذي عين رئيسًا للسلطة المؤقتة، واجتثاث البعث من المجتمع العراقي والجيش العراقي، وكافة المؤسسات الأمنية؛ مما يؤدي إلى فقدان أكثر من ٤٠٠ ألف فرد مدربًا ومسلحًا لوظائفهم [١٢٣].

وأدركت المملكة العربية السعودية أن هذه القرارات تؤدي إلى الانفلات الأمني وعدم الاستقرار في العراق وحذر سعود الفيصل من أية أعمال وخطوات أخرى قد تؤدي في المستقبل إلى خطر تقسيم العراق؛ لأن ذلك يؤدي إلى تهديد أمني سعودي وأقام مستشفى عسكري في بغداد، وشحنت بشكل مسؤول إغاثة سعودية بكميات من الأطعمة والمستلزمات الضرورية الأخرى الموجودة في العراق [١٢٤].

كما سعت المملكة العربية السعودية إلى الحصول على دور في إعادة إعمار العراق للاستحواذ على عقود اعمار البنى التحتية التي ضربها الحرب ، وقال وزير خارجية أمريكا (كولن باول , Colin Powell) إن هذه العملية تتعلق بجدية كبيرة بزيادة فرص السعوديين في مشروعات إعادة إعمار العراق ودعم أي جهد يبذله القطاع الخاص السعودي، كما لا توجد أية قيود على التحول دون دخول رجال الأعمال السعوديين إلى العراق من أجل متابعة أعمالهم في مجال الإعمار [١٢٥]، وسعت المملكة العربية السعودية إلى سد النقص في السوق العراقية؛ فقامت أكثر من (٥٠) شركة سعودية تمتلك (١٢٠٠) ناقلة

وقود بإيصال بالوقود لمصافي العراق، [١٢٦]، و اكدت المملكة العربية السعودية أنها لن تتعامل إلا مع حكومة عراقية يختارها الشعب العراقي [١٢٧].

في ١٣ تموز ، اعلن في العراق عن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي من ١٣ مقعدًا و٥ مقاعد للسنة و٥ مقاعد للأكراد ومقعد للأتراك ومقعد للأشوريين، الأمر الذي جعلها تتردد في التعامل معه، وأعلن عدم اعترافها بهذا المجلس الذي يشرف على سلطة الاحتلال الأمريكي في العراق [١٢٨].

وفي ٣ أيلول ، زار ولي العهد السعودي عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود روسيا و التقى في عاصمتها موسكو الرئيس الروسي (فلادمير بوتن ,Vladimir Putin) ، وبحث مع بوتين في العراق، وحقق الشعب العراقي الأمن والاستقرار في ظل حكومة شرعية تؤمن بوحدة العراق وسلامة أراضيه، وأهمية تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال وأن يكون مجلس الحكم الانتقالي خطوة لإنشاء حكومة عراقية شرعية لتتلاءم مع أوضاع العراق [١٢٩].

وعلى الرغم من ترحيب المملكة العربية السعودية بمجلس الحكم الانتقالي وإبداء استعدادها لذلك معه، إلا أنها نظرت إليه على أنه غير شرعي بالكامل، بل هو مؤقت حيث أن الاعتراف السعودي بهذا المجلس لا يتم إلا في حالة إقامة حكومة شرعية تمثل كافة أطياف الشعب العراقي، لكنها اعترفت به في منتصف تشرين الأول/ ٢٠٠٣ م؛ مما يعني أن تتخذ المملكة العربية السعودية بعض المواقف تجاه العراق ثم تعلن عن اعتبارات واقعية أو تكتيكية فالموقف المملكة العربية السعودية تجاه العراق في تلك المرحلة لم تكن محددة المعالم، واكد تركي الفيصل سفير المملكة العربية السعودية في لندن على أن من حق الشعب العراقي اختيار شكل نظام الحكم بالأسلوب الذي يرتضيه ويناسبه، وقال أن حالة العراق هي حالة تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يرى العراق يستمر كبلد غير مستقر وغير آمن [١٣٠]، وأدركت المملكة العربية السعودية بعد تزايد النفوذ الإيراني في العراق أنها خسرت مواقعها ونفوذها السياسي والإقليمي في منافسة مع إيران، فانتهجت موقف ذات وجهين؛ فمن جهة كانت تتواصل مع الحكومة العراقية وتظهر دعمها لها، ومن جهة أخرى تواجه التأثير الإيراني في العراق [١٣١].

وبعد الاحتلال الأمريكي تزايد تأثير النفوذ الإيراني في العراق مقابل إضعاف العامل السعودي لذلك بدت إيران أكثر حضورا في المشهد العراقي [١٣٢]، وعبرت المملكة العربية السعودية عن موقفها من التزايد وتعاظم الوجود الإيراني في العراق، ولم تكن مستعدة على التراجع عن مواجهة التأثير الإيراني في العراق ومنافستها على لعب دور سعودي فيه، وذلك بعد امتلاء الساحة العراقية بالنفوذ الإيراني وتصادم المصالح المملكة العربية السعودية الإيرانية؛ لذلك خشيت المملكة العربية السعودية من ذلك الاتساع الإيراني وخطر امتداده إلى داخل أراضيها [١٣٣]. كما اتهمت بعض المصادر المملكة العربية السعودية بأنها تؤدي دورا خفيا في إرباك المشهد السياسي بالعراق، من خلال دعمها لتيارات حزبية سياسية في العراق، وأكدت أن

المملكة العربية السعودية سمحت للمؤسسة الدينية بتبني خطابات تحرض الشباب السعودي على الجهاد في العراق اذ أعلن (٢٦) من رجال الدين البارزين في المملكة العربية السعودية في تشرين الثاني / ٢٠٠٣م الجهاد على القوات الأمريكية في العراق [١٣٤].

وتبرعت المملكة العربية السعودية بمبلغ مليار دولار في مؤتمر مدريد في أسبانيا في ٢٣-٢٤ تشرين الأول /٢٠٠٣م، وخصص نصف المبلغ لتمويل إعادة الإعمار، أما النصف الآخر فخصص لائتمانات التصدير، وفي ٢٣ كانون الأول / ٢٠٠٣م رفضت المملكة العربية السعودية بحث تخيف | الديون العراقية مع الحكومة الانتقالية في بغداد إلا بعد تنصيب حكومة مستقلة في العراق ([١٣٥]).

اتخذت المملكة العربية السعودية في سياستها تجاه العراق أوجه متعددة منذ نهاية حرب الخليج ١٩٩١م فكانت متشددة في سياستها تجاهه وعملت مع واشنطن على قلب نظام الحكم والإطاحة بصدام حسين، كما دعمت بعض أفراد المعارضة وأكدت على تطبيق العراق لكافة قرارات مجلس الأمن لكن سياستها تغيرت من الناحية الاقتصادية في ١٩٩٥م، بإرسال مساعدات إلى العراق والتعاطف مع الشعب العراقي وتحميل مسئولية ما يحصل لنظام صدام، ولم توافق المملكة العربية السعودية على إعادة علاقاتها الدبلوماسية بالعراق لكن حصل تقارب نسبي وانفراج في العلاقات في مؤتمر القمة ببيروت في اذ ار / ٢٠٠٢م وفي الوقت نفسه تعاملت المملكة العربية السعودية مع الأزمة العراقية بوجهين؛ فمن جهة عملت سرا للإطاحة بنظام صدام حسين ووافقت على شن حرب على العراق، ومن جهة أخرى أظهرت علنا أنها ضد تلك الحرب وأنها لن تسمح باستخدام أراضيها لشن هجوم على العراق، وبعد الاحتلال سعت المملكة العربية السعودية إلى عقد مؤتمر لدعم العراق وأسهمت في إرسال مساعدات إليه، ولم تعترف بمجلس الحكم الذي تشكل في العراق واعتبرته غير شرعي، ولكنها رجعت واعترفت به وتعاظم خوفها من تزايد النفوذ الإيراني في العراق وتأثير ذلك النفوذ على سياستها سواء في العراق أو حتى داخل المملكة العربية السعودية، فعملت على مواجهة ذلك النفوذ بشتى الطرق.

عبرت الكويت عن موقفها تجاه الاحتلال الامريكي حسب ما اصدرته وزارة الدفاع الكويتية في ٤ فبراير / شباط ٢٠٠٣ م قرارًا وزاريًا برقم (١٤١/٢٠٠٣) اعتبرت فيه أن المنطقة الشمالية بالكويت منطقة عمليات عسكرية، ويحظر الدخول إليها وإقامة المخيمات عليها أو م ة أعمال الصيد، والحفاظ على أمن المواطنين والمقيمين وسلامتهم، ولتمكين الأجهزة الكويتية من التعامل مع القوات الصديقة المتواجدة في تلك المناطق، واستخدام القوة العسكرية ضد العراق أمر مشروع إذا صدر بشأنه قرار من مجلس الأمن، كما سمحت الكويت لكبار قادة العمليات الأمريكية بأن يجتمعوا بالكويت في مؤتمر لمدة أسبوعين و في ١٩ شباط ٢٠٠٣م برئاسة قائد العمليات المركزية الأمريكية في الخليج (تومي فرانكس , Tommy Franks) [١٣٦]. وأعلنت الكويت استعدادها لاستضافة القوات الأمريكية التي رفض البرلمان التركي

لسماحها بدخول تركيا، فالكويت تستضيف عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين لكي يتدربوا على أرضها، كما أعلنت الكويت في ١٧ اذ ار / ٢٠٠٣م، التعبئة العامة بعد إطلاق العراق صواريخ على أراضيها[١٣٧]، واعترضت الكويت على قرار جامعة الدول العربية لأنه لم يشر إلى الاعتداءات العراقية الصاروخية ضدها لذلك تحفظت عليه [١٣٨].

مما أحدث مشادة كلامية بين الوفدين السوري والكويتي داخل اجتماعات الجامعة، بعدما اتهمت سوريا الكويت بأنها دولة بلا سيادة وأنها تعرض نفسها للخطر، فردت الكويت بأن المواقف السورية مع العراق تابعة من مصالحها القطرية وليس القومية فرد الوفد السوري بأن العلاقات الأمريكية الكويتية هي أيضا مبنية على المصالح [١٣٩]، لجأت الكويت إلى تصعيد اللهجة السياسية تجاه العراق، ففشلت قمة بيروت وغيرها في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، بل تحفظت الكويت على البيان العربي الوزاري الذي عد أن الغزو الأمريكي للعراق عدوانا مسلحا وخروجا على الشرعية الدولية، [١٤٠] ، كما تحفظت الكويت على اقتراح المجموعة العربية في الأمم المتحدة في ٢٥ اذ ار / ٢٠٠٣م بشأن عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن بخصوص العراق، فأكد المندوب الكويتي محمد أبو الحسن أن الكويت تحفظت على الطلب بناء على تحفظها على قرار المجلس الوزاري العربي الذي يأخذ على عاتقه طلب الكويت بشأن إدانة العدوان العراقي على الكويت منذ اليوم الأول من الحرب على العراق في ٢٠ اذ ار/ ٢٠٠٣م [١٤١] , حيث تفرض الكويت عقوبات على أعمال العدوان العراقية ضد الكويت بسبب هجمات صاروخية على مناطق مدنية مأهولة بالسكان وأن صواريخ من نوع سكود التي نفت العراق أنها تمتلكها [١٤٢]. يرى البعض أن العراق كان له الحق في إطلاق هذه الصواريخ على الكويت لأنه كان في حرب ويواجه مسارًا تكتيكيًا من الأراضي الكويتية، فهل يمكن للعراق أن يتعرض لهجوم شرس من قبل القوات الأمريكية المتمركزة بالكويت فالمنطق أن يرد بهجوم مماثل على قواعد وأهداف في الكويت لضرب العراق من أراضيها , كما أعلنت الدبلوماسية الكويتية حملة لإسقاط صواريخ العراق عليها مركز على المستوى الخليجي الخاص، بعد أن تحركت على المستوى العربي للوقت في ظل الخلافة العربية [١٤٣]. ولما كانت الكويت تتصادم مع الموقف العربي المعلن من الحرب، أعلن وزير إعلامها أن موقف الكويت واضحة، ودعت إلى تنظيم المظاهر المؤيدة للحرب على العراق وتهديد المواقف العربية المتعاطفة معه [١٤٤]، وشاركت أجهزة الإعلام الكويتية في الحملة الإعلامية والنفسية الإلحاحية مع العراقيين، مؤيدة للتحالف الأمريكي البريطاني، مؤكدة أنها لنزع أسلحة الدمار الشامل وأنها لا توجد مطامع لدى الأمريكيين في العراق [١٤٥]. وهكذا دخلت الكويت في الحرب ضد العراق وبشكل غير مباشر، وذلك بدعمها للقوات الأمريكية والبريطانية وتقديم كافة التسهيلات العسكرية واللوجستية لها، والوقوف ضد المواقف العربية الرافضة للحرب كل ذلك بهدف إسقاط نظام صدام حسين.

لذلك واجهت الكويت انتقادات عربية لموقفها الداعم للحرب، ففي ليبيا تم اقتحام السفارة الكويتية، وفي لبنان تعرضت السفارة الكويتية بإلقاء الحجارة على السفارة ومقر السفير الكويتي كما عاد معظم الدارسون الكويتيون في الأردن، لتنامي شعور الكراهية ضدهم، ومنح عدد من الدول العربية العراق الشرعية في إطلاق صواريخ على الكويت؛ لأنها أكثر الدول التي كانت مصممة في ضرب العراق، وبعد سقوط النظام العراقي في نيسان ٢٠٠٣م رحبت الكويت بالوضع الجديد في العراق، وتحركت على المستوى الإقليمي والعربي لدعم العراق لسد الفراغ السياسي الذي عاناه العراق، بدعمها لمجلس الحكم الانتقالي في العراق وعملت على أن يشغل العراق مقعد في الجامعة العربية فاشترك وزير الخارجية العراقي الجديد هوشيار زيباري في الاجتماع الوزاري في القاهرة في ١٠ أيلول ٢٠٠٣م باعتبار مجلس الحكم الانتقالي الممثل الشرعي للشعب العراقي [١٤٦].

وسعت الكويت حتى يشغل مجلس الحكم مقعدا في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في ماليزيا في تشرين الأول ٢٠٠٣م، إلا أن ماليزيا رفضت بسبب عدم وجود رئيس للدولة في العراق حينذاك، وفشلت في إقناع سوريا لتغير سياستها تجاه العراق ودعم مجلس الحكم الانتقالي العراقي، فعبرت الكويت عن استيائها من سوريا للطريقة التي تتعامل بها مع مجلس الحكم الجديد في العراق [١٤٧].

وقدمت الكويت في مؤتمر الدول المانحة في مدريد لإعمار العراق حوالي مليار و ٦٠٠ مليون دولارا لدعم الجهود الدولية في إعادة إعمار العراق، ورحبت بالاتفاق بين مجلس الحكم العراقي وسلطة الائتلاف على نقل السلطة في ١٥ تشرين الثاني / ٢٠٠٣م، مؤكدة دعمها لكل واحد منا أن يتولى صالح الشعب العراقي، كما رحب به القضاء مجلس الأمن رقم (١٤٨٣) لسنة ٢٠١٤م بتخفيض العقوبات على العراق والقرار (١٥٠٠) الخاص بالترحيب بمجلس الحكم الانتقالي في العراق [١٤٨]، وتحسنت الموقف الكويتية تجاه العراق بعد سقوط النظام العراقي، مع استمرار بعض ملفات العالقة فيما يتعلق بترسيم الحدود والأسرى والتعويضات [١٤٩].

أعلن وزير الخارجية العراقي الكويت في ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٣م، أنه سيتولى مهمة تنفيذ برنامج الكويت، لشرح "البرنامج الزمني لنقل السلطة للعراقيين". [١٥٠]

إلا أن الكويت ستعلن ذلك لبول بريمر الحاكم المدني للعراق، الذي طلب عودة حدود العراق لما كان عليه، علاوة على ذلك، على تصاعد النفوذ السياسي، مما يجعل الشيعة في الكويت يتعرضون لمزيد من المساواة مع السنة في الحياة السياسية على غرار ما حدث في العراق، وبروز دور قوي ومؤثر للمرجعيات، واحتمال تأثيرها على الشيعة الكويتيين [١٥١].

وأدركت الكويت أن النفوذ الإيراني الواسع في العراق يشكل تهديدًا لاستقرار المنطقة، واتبعت موقف جديدة تجاه العراق، وذلك من خلال علاقات جيدة معه لتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى. الاستقرار في العراق، وبناء توازن مع النفوذ الإيراني فيه، وبناء علاقات متوازنة مع العراق[١٥٢].

مما سبق أن السياسية الكويتية تجاه العراق كانت متشددة على خلفية اجتياح العراق لها فدفعت الكويت الولايات المتحدة إلى إسقاط نظام صدام حسين، وظلت الكويت تتعارض مع أية دعوة لرفع الحصار الاقتصادي عن العراق والزامه بالتنفيذ الكامل لمجلس الأمن، ودعمه الكويت التواجد الأمريكي على أراضيها والذي كان هجومًا بين الحين والآخر على العراق تنكر ذلك، وفي ٢٠٠٢ حصل تقارب عراقي كويتي في مؤتمر قمة بيروت الذي سرعان ما بدأ برسالة صدام حسين التي اعتذر فيها إلى الكويت ولم تنقطع الرسائل الكويتية بما في ذلك الأمن للشكوى من تهديدات العراق، فضلاً عن إلى مشاركتها في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣. وقدم الدعم الكامل للقوات الأمريكية المتواجدة على أراضيها وانطلاقها من داخل الكويت لشن حرب على العراق واحتضنت المعارضة العراقية ضد صدام حسين، ورحبت الكويت بالعراق الجديد بعد سقوط نظام حكم البعث ودعم مجلس الحكم الانتقالي الذي خشيت من سيطرة الشيعة على الحكم في العراق ومن ثم ازداد نفوذ إيران في العراق.

ثالثاً : موقف دولتي الإمارات وسلطنة عمان من الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

ومع دخول العلاقات الأمريكية العراقية، مرحلة من التوتر نتيجة قيام الجيش الأمريكي بشن حرب على العراق، وجهًا لوجه مع الحكومة العراقية للتعاطي مع الأمم المتحدة لتفادي الحرب [١٥٣]، وعقب صدور قرار (١٤٤١) طلب مجلس الأمن الدولي من العراق السماح بدخول مفتشي الأمم المتحدة المختصين بنزع أسلحة الدمار الشامل دون قيد أو شرط، وهذا كان يتعارض مع الموقف العراقي، وبعد ذلك أصدر بوش الابن تحذيرًا للعراق بأنه سيقوم بنزع أسلحة العراق إذا لم يتم تنفيذها بشكل كامل قرارات الأمم المتحدة وكشفت أن الموقف الأمريكي لم يعد مسألة تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، بل هي الحرب على العراق، فتبنت موقفًا موحدًا ضمن قرارات قمة بيروت في آذار ٢٠٠٢م، [١٥٤]، وخلال جولة نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بالشرق الأوسط في آذار ٢٠٠٢م، والتي كانت تهدف منها إلى حشد الدعم للحرب على العراق نصحته الإمارات بعدم شن هجوم على العراق [١٥٥].

وأن هناك خيارات كثيرة لتفاديها وطالبت العرب اتخاذ موقف واضح من التهديدات الموجهة ضد العراق، وقالت (هل مصلحة الأمن القومي العربي ستتحقق بإنهاء العراق) ؟ [١٥٦].

ومع تأزم الأمور قدم زايد بن سلطان مبادرة إلى القمة العربية التي عقدت بشرم الشيخ في آذار / ٢٠٠٣م، تضمنت تلك المبادرة تنازل صدام حسين عن الحكم؛ لأن هذا هو الحل الوحيد لإنقاذ العراق من

الحرب، وبعد أن يتخلى صدام وأعضاء القيادة عن السلطة خلال أسبوعين يغادرون العراق بعد تقديم ضمانات قانونية على المستويين المحلي والدولي تلزم القيادة العراقية بعدم التعرض لها بأي شكل من الأشكال، واصدار عفو عن العراقيين داخل العراق وخارجه وتقوم الجامعة العربية بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة في الإشراف على الوضع في العراق لفترة انتقالية حتى تعود الأمور إلى طبيعتها وفق ما يريده الشعب العراقي [١٥٧]، إلا أن الوفد العراقي رفض مثل هذه الأمور، ورد رداً عنيفاً ، ووصف وزير الخارجية العراقي ناجي صبري الإمارات بأنها تتحدث باسم (إسرائيل) باعتبارها أول دولة عربية تدعو صدام حسين إلى التنحي علنا [١٥٨].

وأعلنت الإمارات أنها ستواصل طرحها لهذه المبادرة في المحافل الدولية، ولا يعد ذلك تدخلاً في شؤون العراق الداخلية، بل هو منع حدوث كارثة قد تعرض المنطقة للخطر، خاصة وأن العراق دائماً ما تتهم الآخرين بالخيانة [١٥٩]، ولقد نشرت الصحف الإماراتية أن رفض العرب لمبادرة زايد بعد بمثابة موافقة على خوض الحرب وأن التضحية بزعيم عربي واحد أفضل بكثير من تعرض (٢٥) مليون عراقيا لويلات حرب جديدة [١٦٠].

فبعدما شنت الولايات المتحدة حربها واحتلت العراق ساعدت الإمارات الجهود المبذولة لتحقيق متطلبات الشعب العراقي في عودة الأمن والاستقرار إلى العراق، كما رحبت بمجلس الحكم الانتقالي، الذي زار وفد منه الإمارات في آب٢٠٠٣م، وتطلعت إلى تشكيل حكومة عراقية ووضع دستور عراقي [١٦١]، وكلف زايد الجهات الحكومية والأهلية بمضاعفة جهودها لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب العراقي، وأمدت القوات المسلحة بعمليات نقل سريعة للمساعدات واقامة مستشفى ميداني مجهزة بالموارد المادية والكوادر الطبية في العراق وشخصياته الاجتماعية والسياسية إلى توحيد الصفوف والابتعاد عن الأحقاد وتصفية الحسابات، وناشدهم بطي صفحة الماضي والتطلع إلى مستقبل يسوده التسامح، ورفضت الإمارات كل ما يؤدي إلى تجزئة العراق [١٦٢] وحذرت الإمارات من توسع النفوذ الإسرائيلي داخل العراق بعدما أكدت التقارير أن صهاينة يديرون استثمارات في العراق تحت لافتات عربية وأجنبية للفوز بحصص الإعمار في العراق [١٦٣] .

من خلال توافق بين الموقف الأمريكية والموقف (الإسرائيلية) تجاه العراق [١٦٤]. مجمل القول أن موقف الإمارات اختلفت عما كانت عليه إبان الأزمة العراقية الكويتية عام ١٩٩١-١٩٩٠ ، حيث سعت إلى إعادة العلاقات مع العراق ودعت إلى ضرورة رفع الحصار عن العراق ودعت الكويت إلى مد جسور المحبة مع العراق ونسيان الماضي، مع رفض استخدام أراضيها في شن ضربات عسكرية على العراق وكانت رافضة لشن حرب أمريكية على العراق وطرح زايد مبادرة تتمثل في تنحي صدام حسين عن الحكم لكن العراق رفضها، كما ساعدت الإمارات الشعب العراقي بعد الاحتلال وذلك بتقديم الخدمات والمساعدات

الإنسانية إليه، ورحبت بمجلس الحكم الانتقالي ودعت إلى تكاتف العراقيين ونسيان خلافات الماضي، وعدم تجزئة العراق وهكذا عارضت الإمارات الحصار والحرب على العراق.

وكانت لسلطنة عمان موقفاً معارضاً من الحرب إلا أنها أسهمت فيها كما حذر العمانيون نظرائهم الأمريكيين من أن غزو العراق سوف يؤدي للتحريض على الانتقام ضدهم في العالم العربي والإسلامي، وكان في عمان حوالي (٤٣٠٠) جندي أمريكيا معظمهم من سلاح الجو، بالإضافة إلى قاذفة القنابل الاستراتيجية (B1) مما يدل على أن المرافق العمانية قد استخدمت على نطاق واسع في توجيه ضربات عسكرية للعراق، ومع أن عمان قدمت التسهيلات لدول التحالف من أجل ضرب العراق، إلا أنها بعد احتلال العراق أغلقت سفارتها في بغداد [١٦٥]، لكنها رجعت واعترفت بمجلس الحكم الانتقالي وقررت التعامل كسلطة سياسية وتمنت الإسراع في قيام حكومة عراقية وشرعية لتحافظ على سيادة العراق ووحدة ترابه الوطني وتؤدي إلى انسحاب قوات التحالف [١٦٦]. وبعد زيادة النفوذ الإيراني في العراق صرح علي بن ماجد رئيس المكتب السلطاني بأن التدخل الإيراني في العراق حال دون تحقيق بيئة آمنة ومستقرة في العراق، لدعم إيران بشكل مباشر ببعض الفصائل المسلحة داخل العراق [١٦٧].

هكذا كانت موقف عمان تجاه العراق لصالحه فلم تقطع علاقتها به وباشرت باستقبال المسؤولين العراقيين، وظلت تطالب بضرورة رفع الحصار عن العراق وتخفيف معاناة الشعب العراقي، كما طالبت العراق بتنفيذ القرارات الدولية وتدمير الأسلحة النووية في العراق، وإن انتقدت ازدواجية مجلس الأمن في القرارات التي يطبقها على العراق تلك القرارات التي يجب أن تطبقها إسرائيل، وسعت عمان إلى منع الحروب على العراق، لكنها شاركت في جهود هذه الحرب بحجة وجود اتفاقيات مع الولايات المتحدة، لكنها أغلقت سفارتها في العراق بعد الاحتلال واعترفت بمجلس الحكم الجديد بالعراق وحثت سياسيي العراق على الإسراع في بناء بلدهم والمحافظة على وحدته وسيادته وأبدت قلقها من تزايد النفوذ الإيراني في العراق.

رابعاً : موقف دولتي البحرين و قطر من الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ م .

كما قادت البحرين بحكم رئاستها للقمة العربية، تحرك عربيا لمنع نشوب الحرب وذلك بتشكيل وفد من وزراء الخارجية، وأصدر عاهل البحرين توجيهًا فوريًا لهذا الوفد ؛ لتجنيب المنطقة والعراق ويلات حرب جديدة [١٦٨]، ومع تصاعد الضغوط الأمريكية لضرب العراق وادراك البحرين ، لا تستطيع إيقاف أو التأثير في ذلك الأمر، بدأ الموقف البحريني يتغير بعض الشيء فاعلن حمد بن عيسى آل خليفة ضرورة أن يكون العمل العسكري في إطار الشرعية الدولية [١٦٩].

فعلى الرغم من تحسن العلاقات البحرينية العراقية وتعاطف البحرين مع الشعب العراقي والمطالبة بها برفع الحصار عنه، إلا أنها فرضت عدم القدرة على توجيه ضربة عسكرية إلى العراق أعلن حمد آل خليفة

في ١٩ اذ ار ٢٠٠٣م استعداد البحرين لاستضافة صدام حسين، الذي أراد أن يتولى المسؤولية عن دماء شعبه في حال وقوع الحرب، وأن يكون بديلاً للحرب. (١٧٠)

استضافت البحرين خمسة آلاف جندي في القوات البحرية الأمريكية وقدمت الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية و عدت قاعدة (الجفير) من أهم القواعد التي تتمركز فيها قيادة الأسطول الأمريكي لمراقبة الأمن الدولي المعمول به في العراق منذ عام ١٩٩٠م (١٧١).وبعد اندلاع الحرب الأهلية العراقية، لجأت البحرين إلى تجنيب المدنيين والتهجير والتدمير، وعملت على تقديم المساعدات الغذائية والإنسانية للعراقيين، حيث تم تعيين رئيس الوزراء البحريني اذ تم اسناد مهمة تقديم المساعدات الى العراق لرئيس الوزراء البحريني و استقبلت البحرين عدداً من الجرحى العراقيين نتيجة عمليات عسكرية لإيقاف الحرب، (١٧٢) .

وعرض حمد بن عيسى استضافة مؤتمر وطني عراقي للبحث في مستقبل العراق وإقامة سلطة وطنية لاستعادة السيادة وإنشاء سلاح بحري لنقل المساعدات الإنسانية إلى العراق (١٧٣)، وكان الموقف الشعبي في البحرين رافضًا للاحتلال حيث ذهب آلاف من أبناء البحرين في مسيرات تضامنية مع الشعب العراقي وتركزت الشعارات التي أطلقوها المتظاهرون على الوقوف مع الشعب العراقي بعيدًا عن أي مخططات لتقسيمه، ومقاطعة البضائع الأمريكية (١٧٤).

وفي البحرين، قامت جمعيات سياسية و بعض الشركات السياسية بمقاطعة عمليات إعادة إعمار العراق؛ لأن ذلك يضفي شرعية على القوات العراقية وما ترتكبه من جرائم في العراق، وفرضت البحرين قيودًا على العراقيين تحت غطاء قانوني بدلاً من كتابته تحت تأثير الاحتلال وبدون ضغوط خارجية، ورحبت البحرين في ١٤ تموز بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق لتمكين الشعب العراقي من تولي شؤون بلاده بنفسه واستعادة سيادته على أرضه) (١٧٥). واستقبلت البحرين رئيس مجلس الحكم الانتقالي إبراهيم الجعفري ، وأكدت على دعم كافة التوجهات العربية والدولية لوضع حد لمعاناة الشعب العراقي والتطلع إلى عراق حر مستقل(١٧٦). وتطلع القطاع التجاري ورجال الأعمال في البحرين لتحمل مسؤوليتهم في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع العراق، فدخلت العراق عدة شركات بحرينية للعمل في العراق منها شركة الاتصالات البحرينية، التي أنشأت شبكة لاسلكية في بغداد دون الحصول على ترخيص سلطات الاحتلال، وطلب حمد آل سلمان لتمكين الشعب العراقي من إقامة حكومة وطنية تعبر عن إرادته وتستعيد دوره في الأسرة العربية والدولية (١٧٧).ولقد سيطر القلق على البحرين؛ وذلك بسبب تصاعد النفوذ الشيعي في العراق الموجودين في البحرين، كما تخوفت من تقسيم العراق وتكوين دولة شيعية؛ مما سيؤدي التهديد إلى تماسكها الداخلي، كما تأثر الرأي العام البحريني بزيادة نفوذ إيران في العراق(١٧٨).

خلاصة القول: أن البحرين تشددت في سياستها نحو العراق بعد ازمة الخليج الثانية، إلا أنها مع ١٩٩٥ بدأت تنتهج موقف مغايرة ومنفتحة تجاه العراق من خلال دعوتها إلى لرفع الحصار عن العراق، وتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي كما طالبت الحكومة العراقية بضرورة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وحسنت البحرين علاقتها التجارية مع العراق، وعندما زعزعت العلاقات وعزت الولايات المتحدة شنت حربًا على العراق، أكدت أن إسرائيل هي الخطر وليس العراق، وعلى الرغم من ذلك قبلت بتواجد القوات، لأن البحرين ولا غيرها تستطيع إيقاف الحرب اذ ا قررت واشنطن ذلك، وبعد الاحتلال قدمت مساعدات شتى للعراق، وساندت لتشكيل حكومة وطنية واهية الاحتلال، ورحبت بمجلس الحكم الانتقالي، بالإضافة إلى معارضة الشعب البحريني للعراق المحتل من قبل الأمريكيين، الذين عارضوا من خلال مسيرات طافت شوارع البحرين، لكن البحرين تأثرت بتعاظم النفوذ في العراق وتأثيره على الطائفة في البحرين.

كان لدولة قطر موقف قبيل اندلاع عمليات الاحتلال الامريكي وفي سياق ذلك ظلت الاستعدادات الأمريكية لشن حرب على العراق ازداد التركيز الأمريكي على قاعدتي العديد – والسيلية في قطر، وقد استخدمت الحكومة القطرية أسلوب التدرج في موقفها من الحرب على العراق، فنفت أن تكون واشنطن قد طلبت منها استعمال القواعد العسكرية بقطر في العمليات المحتملة ضد العراق، ونددت بالتركيز الإعلامي على قاعدة (العديد) حيث أكد وزير خارجيتها (لا يستطيع أحد أن يحرم على قطر شيئا حلله لنفسه).[١٧٩] فوقعت قطر في كانون الأول ٢٠٠٢م اتفاقية مع واشنطن تتيح لها استخدام أوسع وأكثر القواعد عسكرية قطرية، وفي شباط ٢٠٠٣م أعلن وزير خارجية قطر أن كل دولة عربية بغض النظر عن مدى تعاونها أو عدم تعاونها مع الولايات المتحدة أو غيرها لا ترغب في أي عمل عسكري في المنطقة وبالأخص ضد العراق، لكنه أكد أن الوجود العسكري الأمريكي يستند إلى اتفاقية لا يمكن تغييرها، وأكدت قطر بأنها لن تسمح باستخدام أراضيها ضد العراق، إلا أنها عادت وأعلنت أنها تدرس بجدية أي طلب من الإدارة الأمريكية باستخدام قاعدة (العديد) [١٨٠]. لذلك تميز موقف قطر من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م بالتباين فهي تستضيف القوات الأمريكية بكل صفوفها العسكرية، للمشاركة في الحرب على العراق، وفي الوقت نفسه تحاول تهدئة غضب الشارع الخليجي والقطري الذي شاهد عبر شاشات التلفاز الآلاف من الضحايا في العراق الذين سقطوا بالقنابل التي انطلقت من قواعد أمريكية في قطر، كما تناغم موقف النخبة الفكرية في قطر مع الخطاب الحكومي لقطر من خلال التعامل مع الاحتلال بصورة طبيعية، وان لم تخل الساحة القطرية من الأصوات المناهضة للاحتلال الأمريكي للعراق [١٨١]. كما أكدت قطر على ضرورة المحافظة على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه [١٨٢] .

وبعث مندوب قطر رسالة إلى رئيس مجلس الأمن تناول بها نص البيان في افتتاح المؤتمر العالمي للتعليم العالي، الذي عقد في حزيران/ ٢٠٠٣م لدعم التعليم في العراق وقد تلت البيان الشيخة موزة بنت

ناصر حرم أمير قطر التي عرضت المساعدة في إعادة تأسيس البنى التعليمية للعراق وأضافت أن قطر سوف تكون من أول المتبرعين لصندوق التعليم العالي في العراق [١٨٣]، رغم ذلك ساءت العلاقات العراقية القطرية بعد اختفاء لغة الدبلوماسية القطرية بعد أن أصبح لقناة الجزيرة القطرية دورا كبيرا في تأجيج لغة الطائفية في الشارع العراقي [١٨٤]. كما كان لهذه القناة دورا أيضا في الانهيار النفسي لأفراد الجيش العراقي، وكان دورها هو الأخطر على الإطلاق في احتلال العراق، بعدما بثت أخبارا غير دقيقة، حيث يذكر محمد سعيد الصحاف أن بغداد كانت مؤمنه بالكامل وأنه كان يقف وسطها ويلقي خطابا صحفيا، وكانت المعارك تدور خارجها وأثناء توجههم إلى الوزارة، فيذكر أن الموظفون قابلوه بوجوه مصفرة، وقالوا له: لقد احتلت القوات الامريكية المطار، ووجد خبرا عاجلا على قناة الجزيرة؛ ومن ثم اتصل بالمطار فتأكد من أن الأمور مسيطر عليها [١٨٥]. وفي هذا الصدد يقول الصحفي البريطاني (هيومالیز , Hemolysis): (أن تغطية الجزيرة للحرب على العراق تشبه طريقة تغطيتها لحربها على أفغانستان، فكانت تركز على الخسائر البشرية والتدمير للمنشآت المدنية وكانت تبث أخبار التقارير الصحفية الصادرة عن المكتب الأمني للبنتاغون في قطر) [١٨٦].

وهكذا قامت قطر بتغيير سياستها تجاه العراق منذ عام ١٩٩٢م؛ فكانت من دول مجلس التعاون الخليجي التي انفتحت على العراق بعد عمان من خلال سعيها إلى تحسن علاقتها الدبلوماسية مع العراق، وإعادة فتح سفارتها في العراق عام ١٩٩٢م واستقبلت المسؤولين العراقيين في قطر ودعت الرفع الحصار عن الشعب العراقي وأخذت تقدم المساعدات الإنسانية للشعب العراقي، كما أنها دعت الدول العربية لفتح صفحة جديدة مع العراق وطي صفحة الماضي، إلى جانب أنها قامت به من خلال أزمة ١٩٩٧م من استخدام أراضيها لضرب العراق وأكدت على حل الأزمة سلميا وليس عسكريا، بالإضافة إلى أنها قدمت مبادرة إلى الكويت لتطبيع العلاقات مع العراق ونسيان الماضي ومد يد العون له، فعلى الرغم من المواقف الإيجابية لقطر تجاه العراق فقد أسهمت في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م بسماحها استخدام قواعدها لانطلاق الحملات الأمريكية على العراق، وبعد الاحتلال اعترفت بمجلس الحكم الانتقالي ودعت المجتمع الدولي لجلب الأمن والاستقرار للعراق وشعبه، كما دعت إلى مساعدة الشعب العراقي، لكن ساءت العلاقات العراقية القطرية بتدخل قطر في شأن العراق الداخلي وبالأخص قناة الجزيرة القطرية التي اتهمها العراقيون بتأجيج الطائفية بالشارع العراقي.

الخاتمة:

يمكن القول :إن سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ اتسمت بالتوازن الحذر، إذ حاولت هذه الدول التوفيق بين تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، الذي يمثل ركيزة أساسية لأمنها الوطني، وبين مخاوفها من تداعيات هذا الاحتلال على استقرار المنطقة. فقد أدركت دول المجلس منذ البداية أن إسقاط النظام العراقي سيؤدي إلى خلل كبير في موازين القوى الإقليمية، وهو ما تحقق بالفعل مع تصاعد النفوذ الإيراني داخل العراق، وانتشار الطائفية والعنف المسلح، وظهور تهديدات جديدة للأمن الإقليمي. ورغم أن بعض دول المجلس وفرت تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة أثناء الغزو، فإنها تبنت لاحقًا مواقف أكثر تحفظًا تجاه الاحتلال، مطالبة بضرورة احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه. كما سعت إلى دعم العملية السياسية في العراق ومحاولة احتواء نفوذ القوى الإقليمية المنافسة، مع تعزيز تعاونها الأمني الداخلي لمواجهة التهديدات الناشئة. ويبرز من خلال هذه الدراسة أن سياسات دول مجلس التعاون خلال تلك المدة لم تكن مجرد رد فعل آني، بل جزء من رؤية إستراتيجية أشمل تهدف إلى حماية أمنها القومي والحفاظ على استقرار الخليج في ظل تحولات إقليمية ودولية معقدة .

الهوامش:

١ – مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو منظمة إقليمية أُنشئت في ٢٥ مايو ١٩٨١م، وتضم ست دول هي: المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، وسلطنة عمان. ويهدف المجلس إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولًا إلى وحدتها، وتعميق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.
ينظر: أحمد يوسف أحمد , اسم الكتاب: النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية , ط١: القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية , ٢٠٠٣ , ص ٢١٥ .

٢ – وهو الغزو العسكري الذي شنّته قوات النظام العراقي بقيادة صدام حسين على دولة الكويت فجر الثاني من اب عام ١٩٩٠م، حيث تمكّن الجيش العراقي من السيطرة على كامل الأراضي الكويتية خلال ساعات قليلة، وأعلن العراق ضمّ الكويت إليه واعتبارها "المحافظة التاسعة عشرة". وقد استمر الاحتلال حتى تحرير الكويت في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩١م ضمن عملية عاصفة الصحراء التي قادتها قوات التحالف الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبمشاركة قوات عربية. ينظر :عبد العزيز بن عثمان بن صقر , الغزو العراقي للكويت: الأسباب والنتائج
ط١: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية , ١٩٩٣ , ص ٤٥ .

٣– وليد عمر خلف, سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق , ١٩٨١– ٢٠٠٣ م , أطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة عين شمس , كلية البنات للآداب والعلوم والتربية , ٢٠١٩ , ص ٢٢٧ .

٤ – المصدر نفسه , ص ٢٢٨ .

٥ – د. م. و، وكالة الأنباء العراقية ، رقم الملفة ، ١١٢٢٠، مؤتمر قمة دول الخليج في بغداد ، ١٩٩٤م، ص ١٤٨

٦ – وهي اتفاقية أبرمها العراق مع الأمم المتحدة في ١٩٦٦م تسمح للعراق باستئناف صادراته النفطية ومشتريات التمويل من الأغذية والأدوية والمستهلكات الإنسانية، ويسمح هذا الاتفاق للعراق ببيع ما يصل إلى مليار دولار من النفط كل ستة أشهر إلى ٥.٢ مليار دولار، وهو ما يعادل ٧٠٠ ألف برميل من النفط يوميًا وما يعادل ٣% من إجمالي صادرات نفط غازي والتي تبلغ ٢٦ مليون برميل في اليوم: انظر : فيبي مار و وليم لويس , العراق في القرن الحادي والعشرين , التحديات المحتملة أمام دول مجلس التعاون الخليجي العربي , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , الإمارات، ١٩٩٨م، ص ٥٠.

٧ – مضاوي الرشيد، إصلاحات في السعودية في القرن الحادي والعشرين، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ١١٥٣ , عبد الجليل زيد مرهون , أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار للنشر , بيروت, ١٩٩٧ ، ص ٢٢٩

٨ – فريق من الباحثين , الحرب على العراق يوميات الوثائق والحقائق ، ج٢ , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , ١٩٩٤ ، ص ٨٩٦–٨٩٧

٩ – يسرى مهدي صالح الألوسي ، التغير الامريكي في السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق بعد الحرب الباردة, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , ٢٠٠٣ ، ص ١٥٠–١٥١ .

١٠ – الملف العراقي شهرية سياسية وثائقية يصدرها مركز دراسات العراق في لندن، العدد (٨٢) تشرين الأول. ١٩٩٨م، ص ٤٦٤ الحرب على العراق ، المصدر السابق ، ص ٨٩٩

١١ – صالح زهر الدين، خلفيات الحصار الأمريكي – البريطاني على العراق المركز العربي للأبحاث والتوثيق , بيروت، ١٩٩٩م، ص٢٣٠.

١٢ – وليد عمر خلف, سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق المصدر السابق , ص ٢٣٧ .

١٣ – محمد جواد علي , المعاهدات الاوربية الاسرائيلية وتأثيرها على العراق , مجلة دراسات ستراتيجية , العدد (٨٤)، كانون الأول، ١٩٩٨م، ص ٤٣.

١٤ – وليد عمر خلف, سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق المصدر السابق , ص ٢٤٠ .

١٥ – الملف العراقي ، العدد (١١١)، آذار/ ٢٠٠١م، ص ٢٢.

١٦ غريغوري كوستاش ويلينا ميلكوميان , تطور السياسة الخارجية السعودية من تأمين الدولة إلى بداية الإصلاحات، ترجمة: ماجد بن عبد العزيز، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، الرياض، ٢٠٠٥م ، ص ١٧١ .

١٧ – التقرير العربي الاستراتيجي لعام ٢٠٠٢م ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٣٨٩ .

١٨ – عبد الرزاق خلف محمد مظاهر الاستراتيجية الروسية في منطقة الخليج العربية، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل العراق، ٢٠٠٩م، ص ٤٥، يسرى مهدي صالح الألوسي، المصدر السابق ، ص ١٦١–١٦٢.

١٧– أمجد أحمد جبريل ، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق ، مركز الجزيرة للدراسات، قطر ، ٢٠١٤م ص ٢٢٩.

١٩ – بوب وودورد، قضايا ما قبل حرب الخليج , تر: محمود برهوم , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت, ١٩٩٨ , ص٢٨.

٢٠ – وليد عمر خلف, سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق المصدر السابق , ص ٢٣٨ .

٢١ – صحيفة الاتجاه الآخر، المصدر السابق , العدد (١٩٠)، في ٢٠٠٤/١٠/٩م.

٢٢ – مها سعد عبد الكريم التميمي، دور مجلس التعاون الخليجي في النظام الاقليمي العربي بعد عام ٢٠٠٣ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ١٩٨٤، ص ١٧٤.

٢٣ – صحيفة السياسة الكويتية ، العدد (٤٥٦٢)، في ٣/٩/٢٠٠٢م.

٢٤ – يوسف محمد الضبيعي المسؤولية الدولية للعراق عن حرق آبار النفط الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا، قسم القانون جامعة الكويت، ١٩٩٩ من ص ٣٣–٣٤.

٢٥ – الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/251/5، 816 /كانون الثاني ١٩٩٣.

٢٦ – نخبة من المختصين، ترسيم الحدود الكويتية العراقية ، الحق التاريخي والادارة الدولية , مركز البحوث والدراسات الكويتية , الكويت , ١٩٩٤ ، ص ١٠٧–١١٠.

٢٧ – الحرب على العراق: يوميات – وثائق – تقارير،١٩٩٤, المصدر السابق ، ص ٨٨٥

٢٨ – وليد عمر خلف, سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق المصدر السابق , ص ٢٣٩ .

٢٩ – المصدر نفسه، ص ٢٣٩

٣٠ – وليد عمر خلف, سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق المصدر السابق , ص ٢٤٠ .

٣١ – المصدر نفسه , ص٢٤١ .

٣٢ – الحرب على العراق: يوميات وثائق تقارير، المصدر السابق ، ص ٥٥٩.

٣٣ – الملف العراقي ، العدد (٧٨) ، في حزيران / يونيه ١٩٩٨م ، ص ٣٨ ؛ العدد (٧٩) في تموز/ ١٩٩٨م، ص ٢٨.

٣٤ – المصدر نفسه ، ص ٥٦٠ .

٣٥ – الحرب على العراق: يوميات – وثائق – تقارير، المصدر السابق ، ص ٩٠٦.

٣٦ – الملف العراقي، العدد (١١٣)، في أيار ٢٠٠١م، المصدر السابق , ص ٥٨.

٣٧ – الملف العراقي، العدد (١٢٥)، في أيار/ ٢٠٠٢، ص ٣٦

٣٨ – العدد (١٢٨)، في ٢٠٠٢م، ص ٣٩–٤٠.

٣٩ – أنور الياسين وجمال بيكيت أيام في العراق الكويت، ٢٠٠٤م، ص ١٠٨.

٤٠ – الملف العراقي، العدد (١٣٢)، في كانون الأول ٢٠٠٢م، ص ٣٥.

٤١ – الحرب على العراق: يوميات – وثائق – تقارير، المصدر السابق ، ص ٩١١

٤٢ – الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/1350، 11 ٢٠٠٢ , ص ٢ .

٤٣ – وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدول الامارات العربية المتحدة , مركز البحوث والدراسات الستراتيجية , الامارات , ٢٠٠٣ ، ص ٧٥.

٤٥ – الحرب على العراق : يوميات – وثائق – تقارير، المصدر السابق . ص٧٥

٤٦ – د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف ٣٩٦/٣٠٣ ، توسط دولي، ١٩٩٤م، ص ٢٩.

٤٧ – كلوفيس موسعود، وجهات نظر حول الإمارات العربية المتحدة، دار ترايدنت للنشر، المجلد الحادي عشر(ت.د)، حقوق الطبع والنشر، ١٩٩٧، ص ١٨٤.

٤٨ – إيهاب كمال , العلاقات الخفية بين أمريكا والدول العربية , الساقي للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٤١.

٤٩ – مركز دراسات الوحدة العربية , يوميات ووثائق الوحدة العربية، لعام ١٩٩٥م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٤٥٨١ الحرب على العراق يوميات – وثائق – تقارير، المصدر السابق ، ص ٨٩٢

٥٠ – عبد العظيم رمضان , الاجتياح العراقي في الميزان التاريخي , الزهراء للأعلام العربي , القاهرة ,١٩٩٠ ، ص ٣٥٠-٣٥١

٥١– عزري رحيمه , الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ , جامعة محمد خيضر , بسكرة , كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية , قسم العلوم الإنسانية , ٢٠١٥, ص ١٤٠ .

٥٢ – وليم رو، المصدر السابق ، ص٧٧

٥٣ – عبد الجليل زيد مرهون أمن الخليج، المصدر السابق ، ص ٢٢٨؛ رعد رضا محمد خالد، المصدر السابق ، ص ١٠٩؛ كلوفيس مقصود، المصدر السابق . المرجع نفسه، ص ١٨٤.

٥٤ – وليم رو، المصدر السابق ، ص ٧٨

٥٥ – زايد والتضامن العربي: إضافة أولى وأخيرة، وكالة الأنباء الإماراتية (وام)، في ١٤/١١/٢٠٠٤م، على الموقع الإلكتروني: www.wam.ac.details

٥٦ – الملف العراقي، العدد (٧٣)، في كانون الثاني ١٩٩٨م، ص ١٣.

٥٧ – وليم رو، المصدر السابق ، ص ٧٩

٥٨ – صحيفة الخليج الإماراتية، العدد (٨٥٨٢)، في ١٨/١٠/٢٠٠٢م ؛ سعد البزاز، رماد الحروب: أسرار ما بعد حرب الخليج، المصدر السابق ، ص ٨٦.

٥٩ – وليم رو , المصدر السابق ، ص ٨١-٨٢

٦٠ – صحيفة الخليج العدد (٧٠٦٧)، في ٢٤/٩/١٩٩٨م، العدد (٧١٣٩)، في ٥/١٢/١٩٩٨م.

٦١ – الملف العراقي، العدد (٨٧)، في آذار ١٩٩٩م، ص.

٦٢ – العدد (٩٧)، في كانون الثاني ٢٠٠٠م، ص ٩؛ صحيفة الخليج، العدد (٧٥٤٨)، في ١٨/١/٢٠٠٠م.

٦٣ – وليم رو، المصدر السابق ، ص ٨٣

٦٤ – صحيفة الخليج العدد (٧٦٤٤) في / ٢٣-٢٠٠٠/٠٤ م الحرب على العراق : يوميات وثائق – تقارير , المصدر السابق ، ص ٩٠٩.

٦٥ – الملف العراقي، العدد (١٠٧)، في تشرين الثاني ٢٠٠٠م، ص ٥٣؛ وليم رو، المصدر السابق ، ص ٨٣

٦٦ – السياسة الخارجية لسلطنة عمان والعلاقات العراقية العمانية على الموقع الإلكتروني، أخبار عالمية www.atheer.com

٦٧ – التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر، ١٩٩٣م، ص ١٩٤، الحرب على العراق يوميات – وثائق – تقارير ، المصدر السابق ، ص ٨٨٠

٦٨ – منصور حسن عبيد العتيبي، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجية , ١٩٧٩-٢٠٠٠ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة , ٢٠٠٢ ، ص ٥٥٠

٦٩ – الحرب على العراق: يوميات – وثائق – تقارير، المصدر السابق ، ص ٨٨٢

٧٠ – المصدر نفسه ، ص ٨٨٧

٧١ – منصور عياد العتيبي، المصدر السابق ، ص ٥١–٥٢.

٧٢ – العلاقات الثنائية بين جمهورية العراق وسلطنة عمان، في الموقع الإلكتروني :
www.mofamissio gov.ig.com.muscurticl. يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٩٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٧، ص٦١٦.

٧٣ – عبد العظيم مناف , المصدر السابق ، ص ٧٥٥.

٧٤ – منصور عياد العتيبي، المصدر السابق ، ص ٥٢

٧٥ – خميس دهام حميد وأمنة داخل مسلم العدالة الانتقالية دراسة مقارنة ما بين دول جنوب أفريقيا والعراق، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٦م، ص ١٨٠

٧٦ – عمان: دول العظماء: الزاما على الكل سلسلة العرب على الموقع الإلكتروني: om.s.omon.netshow (٤) صحيفة الوطن العدد (٢٤٤٧)، في ٢٧/٥/١٩٩٨م.

٧٧ – صحيفة عمان، العدد (٦٣٢٨)، في ٢٩/٩/١٩٩٨م.

٧٨ – منصور عياد العتيبي، المصدر السابق ، ص ٥٤.

٧٩ – يوسف خليفة اليوسف الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٣م، ص ٢٢٥–٢٢٦.

٨٠ – سلطنة عمان: ما السر خلف سياستها الخارجية المنزوية، مجلة مواطن على الموقع الإلكتروني:
www.mawatinmagazine.net

٨١ – أحمد سعيد تاج الدين، المصدر السابق ، ص ١٧٦.

٨٢ – منصور عياد العتيبي، المصدر السابق ، ص ٤٠.

٨٣ – الحرب على العراق: يوميات وثائق – تقارير، المصدر السابق ، ص ٨٨٠

٨٤ – د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف، ٢٠١١٣، علاقة العراق مع الكويت، ١٩٩٤م.

٨٥ – عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ ؛ صحيفة الحوادث، العدد (٢٠٥٣)، في ٨/٣/١٩٩٦ .

٨٦ – منصور عياد العتيبي، المصدر السابق ، ص ٤١؛ عبد الجليل زيد مرهون أمن الخليج، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .

٨٧ – يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٩٦م، المصدر السابق ، ص ٢ ؛ صحيفة الشرق الأوسط، العدد (٦٧٠٨)، في ١٠/٤/١٩٩٧م

٨٨ منصور عياد العتيبي، المصدر السابق ، ص ٤٢.

٨٩ – صحيفة الحوادث، العدد (٢١٦٢)، في ٢٤/٤/١٩٩٨م.

٩٠ – رياض غالي مفتن الساعدي , العلاقات العراقية البحرينية بعد عام ٢٠٠٣م ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م، ص ١٩–٢٠.

٩١ – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام التقرير العربي الاستراتيجي لعام ٢٠٠٢م، ، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٢٠.

٩٢ – الملف العراقي العدد (١٢٢)، في شباط/ ٢٠٠٢م، ص ٣٩.

٩٣ – رياض غالي مفتي الساعدي، المصدر السابق ، ص ٢١

٩٤ – تقرير الخبير العربي لعام ٢٠٠٢م، المصدر السابق ، ص ١٢١

٩٥ – ياسين سويد المصدر السابق ، ص ١١١٦ الحرب على العراق : يوميات وثائق – تقارير ، المصدر السابق ، ص ٨٧٩

٩٦ – ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف ٣٩٦/٣٠٣، توسط دولي ١٩٩٢، ص ٣٣؛ عبد الجليل زيد مرهون أمن الخليج، المصدر السابق ، ص ٢٢٧

٩٧ – د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف، ١٤٦/١٣٨ ، رئيس الدولة، ١٩٩٣، ص ٢٥–٢٦؛ مروة علوان راضي الفتلاوي، المصدر السابق ، ص ١٣٥.

٩٨ – سعد البزاز ، رماد الحرب أسرار ما بعد حرب الخليج ، الاهلية للنشر والتوزيع , الاردن , ١٩٩٥ ، ص ١٨٦ .

٩٩ – عبد الجليل زيد مرهون أمن الخليج، المصدر السابق ، ص ٢٢٧

١٠٠ – د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف ٣٨/٧ سلام، ١٩٩٥م، ص ٤٩؛ الحرب على العراق : يوميات –وثائق – تقارير، المصدر السابق ، ص ٧٨٧

١٠١ – صحيفة القبس العدد (٧٧٨٣)، في ٢٥/٢/١٩٩٥م ؛ الحرب على العراق يوميات وثائق – تقارير، المصدر السابق ، ص ٧٨٧؛ صحيفة الأنباء، العدد (٧١٩٥)، في ٢٨/٥/١٩٩٦م.

١٠٢ – مروة علوان راضي الفتلاوي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي , ١٩٧٩–٢٠١١ , (البحرين وقطر انموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , ٢٠١٣ ، ص ١٣٦.

١٠٣ – وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجودها الجغرافي من ١٩٩٠–٢٠٠٠ م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت , الكويت , ٢٠٠٣، ص ٨١٤ ٨١٩

١٠٤ – مروة علوان راضي الفتلاوي، المصدر السابق ، ص ١٣٦.

١٠٥ – منصور عياد العتيبي، المصدر السابق ، ص ٤٨ معتز سلامة، المصدر السابق ، ص ١٥٣ حمد الجابر، وزير خارجيتها طالب الكويت بعدم الوقوع في أسر الجرح قطر تدعو إلى تطبيع العلاقات بين الكويت والعراق صحيفة الحياة، في ١٤/٥/٢٠٠٠م، على الموقع الإلكتروني: (www.alahyat.com

١٠٦ – وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، المصدر السابق ، ص ٨٢٨–٨٣٠؛ الملف العراق، العدد (١٠٨)، في كانون الأول ٢٠٠٠م، ص ١٢.

١٠٧ – السريتي محمد السريتي , الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة (١٩٩٠–٢٠٠٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية السودان، ٢٠٠٥م، ص ٦١.

١٠٨ – نايف بن حثلين، صراع الحلفاء السعودية و امريكا منذ عام ١٩٦٢ : تر: احمد مغربي , دار الساقي , بيروت , ٢٠١٣ ، ص ٣٤٣.

١٠٩ – صحيفة الاتجاه الآخر، العدد (١٦٦)، في ٢٤/١٠/٢٠٠٤م.

١١٠ – صحيفة الاتجاه الآخر، العدد (١٦٦)، في ٢٤/١٠/٢٠٠٤م.

١١١ – نايف بن حثلين، المصدر السابق ، ص ٣٤٤–٣٤٥، محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٣م، ص ٢١١

١١٢ – الملف العراقي، العدد (١٣١)، تشرين الثاني ٢٠٠٢م، ص ٨.

١١٣ – يسرى مهدي صالح الألوسي، المصدر السابق ، ص ١٦٤

١١٤ – الحرب على العراق: يوميات – وثائق – تقارير، المصدر السابق ، ص ٩١٤

١١٥ – صحيفة الشرق الأوسط، العدد (٨٨٦٠)، في ٦/٢/٢٠٣م؛ نايف بن حثلين، المصدر السابق ، ص ٣٤٤

١١٦ – صحيفة العالم الإسلامي، العدد (١٧٨٤)، في ٢٠١٧/٣/٢٠م.

١١٧ – مجلة الوعي، العدد (١٩٩)، لبنان، في ٢٠١٧/١٠/٢٠م.

١١٨ – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام مصر و ايران تحديات ما بعد ١١ ايلول , ٢٠٠١م , القاهرة ٢٠١١م، ص١٤٣.

١١٩ – عبد العزيز بن محمد الشيخ الاستراتيجية السعودية دوامة في ظل المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، دار الرافدين للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١م، ص ٣٧٨.

١٢٠ – نايف بن حثلين، المصدر السابق ، ص ٣٤٥.

١٢١ – صحيفة الانتقاء، العدد (٢٤١٠)، في ٤/٤/٢٠٠٣م.

١٢٢ – أمجد أحمد جبريل، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق , مركز الجزيرة للدراسات , قطر , ٢٠١٤ .، ص ٢٣٥، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (٨٩٠٧)، في ١٨/٤/٢٠٣م

١٢٣ – كمال محمد الشاعر، تطور الدور السعودي في النظام العربي في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٩ م ص ١١٧؛ أمجد أحمد جبريل، المصدر السابق ، ص ٢٣٩–٢٤٠.

١٢٤ – محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الايرانية , ١٩٧٩–٢٠١١ , دراسة وثائقية سياسية , دار غيداء للنشر والتوزيع , الاردن , ٢٠١٣ ، ص ١٠٥–١٠٢، عادل عبد الله، تحولات في السياسة الخارجية السعودية بعد ١١ ايلول، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، ٢٠٠٣م، ص ١٦.

١٢٥ – صحيفة الصباح، العدد (١٤٦)، في ٢٢/١٠/٢٠٠٣م.

١٢٦ – العدد (٢٧٣)، في ٢/٦/٢٠٤م.

١٢٧ – صحيفة الشرق الأوسط العدد (٨٨٩٦)، في ١٠/٤/٢٠٤م

١٢٨ – أمجد أحمد جبريل، المصدر السابق ، ص ٢٤٠.

١٢٩ – على محمد عيدان الجبوري، المصدر السابق ، ص ٢٤٠.

١٣٠ – أمجد أحمد جبريل، المصدر السابق ، ص ٢٤٢، صحيفة الصباح، العدد (١٣٨)، في ١٣/١٠/٢٠٠٣م.

١٣١ – محمد سالم الكواز، المصدر السابق ، ص ١٠٢–١٠٣

١٣٢ – عادل بن عبد الله الفوزان، التحولات في السياسة الخارجية السعودية بعد ١١ ايلول , معهد الدراسات الدبلوماسية , وزارة الخارجية السعودية , ٢٠٠٩ ، ص ١٨.

١٣٣ – محمد سالم الكواز، المصدر السابق ، ص ١٠٥.

١٣٤ – مها سعد عبد الكريم التميمي، المصدر السابق ، ص ١٧٦.

١٣٥ أمجد أحمد جبريل، المصدر السابق ، ص ٢٩٠

١٣٦ – فؤاد صلاح، الدليل التشريعي للتأمينات الاجتماعية بالكويت، الكتاب الثالث – قوانين المعاشات العسكرية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الكويت، ٢٠٠٦م، ص ٥٥–٥٦ ؛ مي قناوي على الأسباب الاستراتيجية لغزو العراق المكتب العربي للمعارف القاهرة ٢٠١٤م، ص ١٥٣.

١٣٧ – سرور جرمان سرور المطيري، تغيير الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة ١٩٩٠–٢٠١٣م، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ١٣٦–١٣٧.

١٣٨ – الأمانة العامة، إدارة شؤون مجلس الجامعة العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري ت رقم ٦٣٠٩ – ٤ (١١٩)، ج ٢، ٢٤/٣/٢٠٠٣م، ص ٨٢.

١٣٩ – سرور جرمان سرور المطيري، المصدر السابق ، ص ١٤٩.

١٤٠ – بيان من السيناتور الأمريكي روبرت سي بيرد أمام مجلس الشيوخ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٤) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ١٠٦.

١٤١ – الكويت تتحفظ على طلب المجموعة العربية لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن حول العراق، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، في ٢٥/٣/٢٠٠٣م، على الموقع الإلكتروني:http://www.kune.net.kw <تفاصيل المقال.

١٤٢ – الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/367، 25 ٢٠٠٣.

١٤٣ – صباح ياسين، في ظل الاحتلال الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ١٤.

١٤٤ – مي قناوي علي , المصدر السابق , ص ٦ .

١٤٥ – شفيق شقير، قراءة في مواقف الدول العربية من العراق، شبكة الجزيرة الإعلامية، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net

١٤٦ – سرور جرمان سرور المطيري المصدر السابق ، ص ١٤٩–١٥٠، ١٥٨

١٤٧ – طلال زايد العازمي، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الأمريكي ٢٠٠٣م، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٧٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت أيلول ٢٠١٤م، ص ٩٦.

١٤٨ – سرور جرمان سرور المطيري، المصدر السابق ، ص ١٥٩

١٤٩ – عبد الله خليفة الشاجي، نحو إدخال إجراءات جديدة لبناء الثقة في العلاقات الكويتية العراقية، مجلة النهضة العدد (٢)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بغداد العراق، ٢٠٠٨م، ص ٤٢.

١٥٠ – زيباري يؤكد على أهمية تعزيز العلاقات بين الكويت والعراق على جميع المستويات، صحيفة الشعب اليومية، 203/12/29 .www.arabic.peopledaily.com.cnم، على الموقع الإلكتروني

١٥١ – عاصم محمد عمران الخليج بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق ٢٠٠٩م، ص ١١

١٥٢ – مروة سالم، الكويت ما بين العراق وايران صحيفة البيئة على الموقع الإلكتروني: www.albainah.net

١٥٣ – صحيفة الخليج، العدد (٨٥٨٢) ، في ١٨/١٠/٢٠٠٢م.

١٥٤ – جبار سعيد حبيب الدليمي، السياسة الخارجية الاماراتية تجاه القضايا العربية للمدة ١٩٩١–٢٠٠٣ , رسالة ماجستير غير منشورة , المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية , الجامعة المستنصرية , ٢٠٠٤ ، ص ١٨٤.

١٥٥ – ميلان راي المصدر السابق ، ص ٢٢٦

١٥٦ – شفيق الأسدي، الإمارات تجدد معارضتها ضرب العراق صحيفة الحياة، في ٥/٣/٢٠٠٢م، على الموقع الإلكتروني: www.alhayat.com.article .

١٥٧ – أليكسيس أنطونيادس، "الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي"، في مهران كامرافا (محرر)، الاقتصاد السياسي للخليج الفارسي، نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠١٢، ص ١٨٠.٦؛ لهيب عبد الخالق، زايد بن سلطان النفط العربي ليس أغلى من الدم العربي، صحيفة الاتحاد، في ٢/١١/٢٠٠٩م، على الموقع الإلكتروني www.alithd.aeldetdilsm.php?id=3528987–2009Karticle

١٥٨ – وعد رضا محمد خالد، المصدر السابق ، ص ٢٢٢٢٢١

١٥٩ – وليد عمر خلف, سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق , المصدر السابق , ص٣٤٠ .

١٦٠ – جبار حسن سعيد حبيب الدليمي، المصدر السابق ، ص ١٩٦.

١٦١ – خالد راكان الخريش الإمارات العربية المتحدة في مجلس التعاون الدول الخليج العربية الدور الإمكانات (١٩٨١–٢٠٠٦م)، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ ص ٧٨

١٦٢ – خالد راكان الخويش , المصدر السابق , ص ١١٦– ١٢٠ .

١٦٣ – صحيفة الخليج , العدد (٨٩٤٢ في ١٤ / ١١ / ٢٠٠٣ .

١٦٤ – العدد (٨٩٦٩ , في ٩/١٢/٢٠٠٣) .

١٦٥ – العلاقات الأمريكية العمانية في المجالات العسكرية والأمنية، على الموقع الإلكتروني: avb.s.oman.net>>archuvedetphp

١٦٦ – سلطنة عمان ترحب بقرار مجلس الأمن المرقم (١٥٠٠) الخاص بالعراق وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، في hattp://www.kuna.net.k. Articleprintpage ١٦/٨/٢٠٠٣م، على الموقع الإلكتروني .

١٦٧ – مواقف سلطنة عمان الحقيقية من إيران ودور الخليج يكشفها ويكيلكس الحارة العمانية، على الموقع الالكتروني www.Alhurah.net

١٦٨ – نبيل يعقوب الحمر ، ملك وخمس سنوات من الإنجاز، وزارة الإعلام , البحرين، ٢٠٠٤، ص ١٠٤.

١٦٩ – ندى إبراهيم محمد جابر، السياسة الخارجية للمنظمات الإقليمية ، دراسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠٠٧ –٢٠٠٠) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص ١٥٢

١٧٠ – رياض غالي مفتن الساعدي، العلاقات العراقية البحرينية بعد عام ٢٠٠٣ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ٢٠٠٥ ، ص ٢٢.

١٧١ – الحرب على العراق يوميات – وثائق – تقارير، المصدر السابق ، ص ٩١٥، رياض غالي مفتي الساعدي، المصدر السابق ، ص١٨٢

١٧٢ – نبيل يعقوب الحمر، المصدر السابق ، ص ١٠٤.

١٧٣ – رياض غالي مفتي الساعدي، المصدر السابق ، ص ١٨٦.

١٧٤ – وليد عمر خلف, سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق , المصدر السابق , ص٣٤٢ .

١٧٥ – جاسم يونس الحريري العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣م، دار الجنان للنشر والتوزيع الأردن، ٢٠١٣م، ص ٢٤٨–٢٤٩، رياض غالي مفتن الساعدي، المصدر السابق ، ص ١١٩، نبيل يعقوب الحمر، المصدر السابق ، ص ١٠٤

١٧٦ – وليد عمر خلف, سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق , المصدر السابق , ص٣٤٦ .

١٧٧ – رقد مجلس الحكم الانتقالي في العراق يزور البحرين إذاعة العراق الحر على الموقع الإلكتروني: www.iraghurn.org رياض غالي مقتن الساعدي المصدر السابق ، ص ١١٢٧ نبيل بن يعقوب الحمر، المصدر السابق ، ص ١٠٥.

١٧٨ – عبد العزيز عبد العزيز المهدي التحولات في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن ، ٢٠٠١م ، ص ١٨٤ رياض غالي مفتن الساعدي ، المصدر السابق ص ١٣٠.

١٧٩ – معتز سلامة التقرير الاستراتيجي الخليجي (٢٠٠٢–٢٠٠٣م)، دار الخليج للصحافة والنشر، الإمارات ٢٠٠٣م، ص ٤٥.

١٨٠ – محمد بن سعيد بن طواله ، أثر الأوضاع السياسية على تطور أداء مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠–٢٠٠٤م، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٦٠–٦١.

١٨١ – مروة علوان راضي الفتلاوي، المصدر السابق ، ص ١٣٩–١٤٠.

١٨٢ – مجلس الوزراء القطري يرحب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق، وكالة الأنباء، الكويت، في ١٦/٧/٢٠٠٣م على الموقع الإلكتروني: hna.bh.portal.news

١٨٣ – الأمم المتحدة. مجلس الأمن، القرار ٦٨٣، ٢ تموز ٢٠٠٣. ص ٤٢٠ – ٤٢٤

١٨٤ – إبراهيم العبادي قراءة استشرافية في السياسات القطرية المستقبلية تجاه العراق مركز البحرين للدراسات في لندن، على الموقع الإلكترون: www.bcsl.org.uk

١٨٥ – محمد سمير قطر دسائس لا تنتهي، كيف ساهمت الجزيرة في إسقاط بغداد على يد الأمريكان، بوابة الفجر. على الموقع الإلكتروني: www.clfagr.com

١٨٦ – نصير رضوان، كانت الجزيرة الخيار الإعلامي الأول لنظام صدام حسين على الموقع الإلكتروني: www.almudapapenoned

المصادر والمراجع :

الوثائق غير المنشورة :

١– د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية ، رقم الملفة ١٤٦/٣٨ , شؤون شخصية ١٩٦٢ – ١٩٩٤م

٢– د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية ، رقم الملفة ، ٣٩٦/٣٠٣، توسط دولي , مفاوضات واتفاقيات ١٩٨٢–١٩٩٤م

٣– د. ك، و، وكالة الأنباء العراقية ، رقم الملفة ٢٠٢ , ٦١٠ مؤتمر قمة الدول الخليجية ، ١٩٩٠–١٩٩٣م

٤– د. م. و، وكالة الأنباء العراقية ، رقم الملفة ، ١١٢٢٠، مؤتمر قمة دول الخليج في بغداد ، ١٩٩٤م

٥– الملف العراقي، العدد (٨٢) كانون الأول، ١٩٩٨م، ص ١٦.

٦– الملف العراقي، العدد (٨٦)، في ١٩٩٩

٧– الملف العراقي ، العدد (١١١)، آذار/ ٢٠٠١م، ص ٢٢.

٨– الملف العراقي، العدد (١٢٩)، أيلول ٢٠٠٢م

٨– التقرير العربي الاستراتيجي لعام ٢٠٠٢م ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، ٢٠٠٣م

٩– د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف، ٢٠١١٣ ، علاقة العراق بالكويت، ١٩٩٢م

١٠– د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف ١٤٦/٣١، شؤون شخصية، ١٩٩٢م

١١– د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف ١٤٦/٣١، شؤون شخصية، ١٩٩٢م

١٢– الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/251/5، 816 /كانون الثاني ١٩٩٣.

١٣– د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف، ٢٠١١٣، بشأن العراق بالكويت، ١٩٩٤م

١٤– الملف العراقي، العدد (١٣٢)، في كانون الأول ٢٠٠٢م

١٥- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، S/11379، 6 تشرين الأول ١٩٩٣، S/1165، 14 تشرين الأول ١٩٩٤
١٦- د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف ٢٠٥/٥، المجلس الوطني، ١٩٩٤م
١٧- لأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/1291، 14 /تشرين الثاني ١٩٩٤.
١٨- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/25357، 3 مارس/آذار ١٩٩٣.
١٩- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/26585، 14 تشرين الأول ١٩٩٣، S/26740، 19 تشرين الثاني/ ١٩٩٣، S/226887، 17 كانون الأول ١٩٩٣.
٢٠- د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف ٢٠١١٣، علاقة العراق مع الكويت، ١٩٩٤م
٢١- الملف العراقي، العدد (١١٣)، في أيار ٢٠٠١م
٢٢- الملف العراقي، العدد (١٢٥)، في أيار/ ٢٠٠٢
٢٣- الملف العراقي , العدد (١٢٨)، في ٢٠٠٢م
٢٤- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/1350، 11 ٢٠٠٢
٢٥- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/1434، 31 ٢٠٠٢
٢٦- د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف ٣٩٦/٣٠٣ ، توسط دولي، ١٩٩٤م
٢٧- يوميات ووثائق الوحدة العربية، لعام ١٩٩٥م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦م
٢٨- الملف العراقي، العدد (٧٣)، في كانون الثاني ١٩٩٨م
٢٩- الملف العراقي، العدد (٨٧)، في آذار ١٩٩٩م.
٣٠- الملف العراقي، العدد (١٠٧)، في تشرين الثاني ٢٠٠٠م
٣١- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر، ١٩٩٣م
٣٢- د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف ٢٠١١٣، علاقة العراق بالكويت، ١٩٩٤
٣٣- يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٩٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٧
٣٤- د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف، ٢٠١١٣، علاقة العراق مع الكويت، ١٩٩٤م.
٣٥- التقرير العربي الاستراتيجي لعام ٢٠٠٢م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٢٠.
٣٦- الملف العراقي العدد (١٢٢)، في شباط/ ٢٠٠٢م
٣٧- ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف ٣٩٦/٣٠٣، توسط دولي ١٩٩٢
٣٨- د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف، ١٤٦/١٣٨ ، رئيس الدولة، ١٩٩٣
٣٩- وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجودها الجغرافي من ١٩٩٠-٢٠٠٠ م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت , الكويت , ٢٠٠٣
٤٠- د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملف، ٢٠١١٣، علاقة العراق مع الكويت، ١٩٩٤م

٤١- الملف العراقي، العدد (١٣١)، تشرين الثاني ٢٠٠٢م
٤٢- الملف العراقي، العدد (٧٥)، في آذار ١٩٩٨م
٤٣- وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، المصدر السابق ، ص ٨٢٨-٨٣٠؛ الملف العراقي، العدد (٩٦)، في كانون الأول ١٩٩٩م .
٤٤- وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، المصدر السابق ، ص ٨٢٨-٨٣٠؛ الملف العراق، العدد (١٠٨)، في كانون الأول ٢٠٠٠م .
٤٥- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/367، 25 ٢٠٠٣.
٤٦- الأمم المتحدة. مجلس الأمن، القرار ٦٨٣، ٢ تموز ٢٠٠٣.

الرسائل والاطاريح

١- جبار سعيد حبيب الدليمي، السياسة الخارجية الاماراتية تجاه القضايا العربية للمدة ١٩٩١-٢٠٠٣ , رسالة ماجستير غير منشورة , المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية , الجامعة المستنصرية , ٢٠٠٤ .
٢- خالد راكان الخريش الإمارات العربية المتحدة في مجلس التعاون الدول الخليج العربية الدور الإمكانات (١٩٨١-٢٠٠٦م)، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ .
٣-رياض غالي مفتن الساعدي , العلاقات العراقية البحرينية بعد عام ٢٠٠٣م ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد , ٢٠٠٥ م
٤- رياض غالي مفتن الساعدي، العلاقات العراقية البحرينية بعد عام ٢٠٠٣ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ٢٠٠٥ .
٥- السريتي محمد السريتي , الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة (١٩٩٠-٢٠٠٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية السودان، ٢٠٠٥م .
٦- عبد العزيز عبد العزيز المهدي التحولات في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٠١م .
٧- عزري رحيمه , الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ , جامعة محمد خيضر , بسكرة , كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية , قسم العلوم الإنسانية , ٢٠١٥ .
٨- كمال محمد الشاعر، تطور الدور السعودي في النظام العربي في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٩ م .
٩- محمد بن سعيد بن طواله ، أثر الأوضاع السياسية على تطور أداء مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠-٢٠٠٤م، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م .

١٠- مروة علوان راضي الفتلاوي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي , ١٩٧٩-٢٠١١, (البحرين وقطر انموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ٢٠١٣

١١- منصور حسن عبيد العتيبي، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجية , ١٩٧٩-٢٠٠٠ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة , ٢٠٠٢

١٢- مها سعد عبد الكريم التميمي، دور مجلس التعاون الخليجي في النظام الإقليمي العربي بعد عام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٥ م

١٣- ندى إبراهيم محمد جابر، السياسة الخارجية للمنظمات الإقليمية، دراسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠٠٧-٢٠٠٠) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م .

١٤- وليد عمر خلف, سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق , ١٩٨١- ٢٠٠٣ م , أطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة عين شمس , كلية البنات للآداب والعلوم والتربية , ٢٠١٩ .

١٥- يسرى مهدي صالح الألوسي ، التغير الامريكي في السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق بعد الحرب الباردة , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , بغداد , ٢٠٠٣

١٦- يوسف محمد الضبيعي المسؤولية الدولية للعراق عن حرق آبار النفط الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا، قسم القانون جامعة الكويت، ١٩٩٩.

الكتب العربية والمعربة:

١- أليكسيس أنطونيادس، "الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي"، في مهران كامرافا (محرر)، الاقتصاد السياسي للخليج الفارسي، نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠١٢ .

٢- أمجد أحمد جبريل، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٤م

٣- أنور الياسين وجمال بيكيت أيام في العراق الكويت، ٢٠٠٤م

٤- إيهاب كمال , العلاقات الخفية بين أمريكا والدول العربية , الساقي للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٦م

٥- بوب وودورد، قضايا ما قبل حرب الخليج , ترجمة : محمود برهوم , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , ١٩٩٨

٦- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق: بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى ٢٦/٩/١٩٩٤، ترجمة زينة جابر إدريس الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦م

٧- جاسم يونس الحريري العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣م، دار الجنان للنشر والتوزيع الأردن، ٢٠١٣م .

٨- خميس دهام حميد وأمنة داخل مسلم , العدالة الانتقالية دراسة مقارنة ما بين دول جنوب أفريقيا والعراق، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٦م

٩- سرور جرمان سرور المطيري، تغيير الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣م، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٣م .

١٠- سعد البزاز، رماد الحرب أسرار ما بعد حرب الخليج ، الاهلية للنشر والتوزيع , الاردن , ١٩٩٥

١١- سيف الدين الدوري , العراق والكويت : أزمات مستديمة ومتوارثة ،دار العربي للنشر والتوزيع , بيروت, ٢٠١٦

١٢- صالح زهر الدين، خلفيات الحصار الأمريكي – البريطاني على العراق المركز العربي للأبحاث والتوثيق , بيروت، ١٩٩٩م

١٣- عادل بن عبد الله الفوزان، التحولات في السياسة الخارجية السعودية بعد ١١ ايلول , معهد الدراسات الدبلوماسية , وزارة الخارجية السعودية , ٢٠٠٩ .

١٤- عادل عبد الله، تحولات في السياسة الخارجية السعودية بعد ١١ ايلول ، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، ٢٠٠٣م .

١٥- عاصم محمد عمران الخليج بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق ٢٠٠٩م .

١٦- عبد الجليل زيد مدهون، مجلس التعاون الخليجي ومشروع النظام الاقليمي , مجلة شؤون الشرق الاوسط , العدد ١١ , بيروت , ١٩٩٢

١٧- عبد الجليل زيد مرهون , أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار للنشر , بيروت, ١٩٩٧

١٨- عبد الرزاق خلف محمد مظاهر الاستراتيجية الروسية في منطقة الخليج العربية، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل العراق، ٢٠٠٩م

١٩- عبد العزيز بن محمد الشيخ الاستراتيجية السعودية دوامة في ظل المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، دار الرافدين للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١م .

٢٠- عبد العظيم رمضان , الاجتياح العراقي في الميزان التاريخي , الزهراء للأعلام العربي , القاهرة ,١٩٩٠

٢١- غريغوري كوستاش ويلينا ميلكوميان , تطور السياسة الخارجية السعودية من تأمين الدولة إلى بداية الإصلاحات، ترجمة: ماجد بن عبد العزيز، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، الرياض، ٢٠٠٥م

٢٢- فريق من الباحثين , الحرب على العراق يوميات الوثائق والحقائق ، ج٢ , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , ١٩٩٤

٢٣- فؤاد صلاح، الدليل التشريعي للتأمينات الاجتماعية بالكويت، الكتاب الثالث – قوانين المعاشات العسكرية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الكويت، ٢٠٠٦م .

٢٤- فيبي مار و وليم لويس , العراق في القرن الحادي والعشرين , التحديات المحتملة أمام دول مجلس التعاون الخليجي العربي , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , الإمارات، ١٩٩٨م

٢٥- كلوفيس موسعود، وجهات نظر حول الإمارات العربية المتحدة، دار تراينت للنشر، المجلد الحادي عشر(ت.د)، حقوق الطبع والنشر، ١٩٩٧

٢٦- محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الايرانية , ١٩٧٩-٢٠١١ , دراسة وثائقية سياسية , دار غيداء للنشر والتوزيع , الاردن , ٢٠١٣ .

٢٧- مصر و ايران تحديات ما بعد ١١ ايلول , ٢٠٠١م ،بحث منشور , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠١١م

٢٨- مضاوي الرشيد، إصلاحات في السعودية في القرن الحادي والعشرين، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٥م

٢٩- معتز سلامة التقرير الاستراتيجي الخليجي (٢٠٠٢-٢٠٠٣م)، دار الخليج للصحافة والنشر، الإمارات ٢٠٠٣م .

٣٠- مي قناوي على الأسباب الاستراتيجية لغزو العراق المكتب العربي للمعارف القاهرة ٢٠١٤م .

٣١- مي قناوي علي , الاسباب الستراتيجية لغزو العراق , المكتب العربي للمعارف , القاهرة , ٢٠١٤ .

٣٢- ميلان أي , خطة غزو العراق ، ترجمة : حسن الحسن دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٣م

٣٣- نايف بن حثلين، صراع الحلفاء السعودية و امريكا منذ عام ١٩٦٢ : تر: احمد مغربي , دار الساقي , بيروت , ٢٠١٣ ، .

٣٤- نبيل يعقوب الحمر ، ملك وخمس سنوات من الإنجاز، وزارة الإعلام , البحرين، ٢٠٠٤ .

٣٥- نخبة من المختصين، ترسيم الحدود الكويتية العراقية ، الحق التاريخي والادارة الدولية , مركز البحوث والدراسات الكويتية , الكويت , ١٩٩٤

٣٦- وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدول الامارات العربية المتحدة , مركز البحوث والدراسات الستراتيجية , الامارات , ٢٠٠٣

٣٧- يوسف خليفة اليوسف الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٣م

البحوث المنشورة:

١- أمجد أحمد جبريل، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق , مركز الجزيرة للدراسات , قطر , ٢٠١٤ .، ص ٢٣٥، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (٨٩٠٧)، في ١٨/٤/٢٠٣م

٢- منصور عياد العتيبي، قضية الكويت في الجمعية الجامعة للأمم المتحدة , ١٩٩٠-٢٠٠١ , مركز البحوث والدراسات الكويتية , الكويت , ٢٠٠٩

الكتب الانكليزية

1- United Nations, Security Council, S/25208, 2 February 1993
2- United Nations, Security Council, S/25208, 2 February 1993.

الصحف والمجلات:

١- صحيفة الشرق الأوسط ، العدد (٩٣٧٧) ، في ٢٠٠٤/٠٧/٣١ م .
٢- الملف العراقي شهرية سياسية وثائقية يصدرها مركز دراسات العراق في لندن، العدد (٨٢) تشرين الأول. ١٩٩٨م، ص ٤٦٤ الحرب على العراق يوميات وثائق تقارير
٣- محمد جواد علي , المعاهدات الاوربية الاسرائيلية وتأثيرها على العراق , مجلة دراسات ستراتيجية , العدد (٨٤)، كانون الأول، ١٩٩٨م
٤- صحيفة الشرق الأوسط العدد (٩٣٧٧) ، في ٣١/٧/٢٠٠٤م.
٥- صحيفة الاتجاه الآخر، العدد (١٦٦)، في ٢٤/١٠/٢٠٠٤م.
٦- صحيفة الشرق الأوسط، العدد (٨٨٦٠)، في ٦/٢/٢٠٣م
٧- صحيفة العالم الإسلامي، العدد (١٧٨٤)، في ٢٠١٧/٣/٢٠م.
٨- مجلة الوعي، العدد (١٩٩)، لبنان، في ٢٠١٧/١٠/٢٠م.
٩- صحيفة السياسة الكويتية ، العدد (٤٥٦٢)، في ٣/٩/٢٠٠٢م.
١٠-صحفية القبس الكويتية العدد (٧٩) في تموز/ ١٩٩٨م
١١-صحيفة الخليج الإماراتية، العدد (٨٥٨٢)، في ١٨/١٠/٢٠٠٢م
١٢-صحيفة الخليج الإماراتية , العدد (٧٠٦٧)، في ٢٤/٩/١٩٩٨م، العدد (٧١٣٩)، في ٥/١٢/١٩٩٨م.
١٣-صحيفة الصباح العدد (٩٧)، في كانون الثاني ٢٠٠٠م
١٤-صحيفة الخليج، العدد (٧٥٤٨)، في ١٨/١/٢٠٠٠م.
١٥-صحيفة الخليج العدد (٧٦٤٤) في / ٢٣-٠٤/٢٠٠٠ م
١٦-صحيفة الشرق الأوسط العدد (٢٠١٨)، في ١٤/٢/١٩٩٨م.
١٧-صحيفة الوطن العدد (٢٤٤٧)، في ٢٧/٥/١٩٩٨م.
١٨-صحيفة عمان، العدد (٦٣٢٨)، في ٢٩/٩/١٩٩٨م.
١٩-صحيفة الحوادث، العدد (٢١٦٢)، في ٢٤/٤/١٩٩٨م.
٢٠-صحيفة القبس العدد (٧٧٨٣)، في ٢٥/٢/١٩٩٥م
٢١-صحيفة الأنباء، العدد (٧١٩٥)، في ٢٨/٥/١٩٩٦م.
٢٢-صحيفة الوسط العدد (٢١٨)، في١٢/٠٤/٢٠٠٣ م
٢٣-صحيفة الشرق الأوسط العدد (٦٠٣١)، في ٢٠/٨/٢٠٠٣م.
٢٤-صحيفة الانتقاء، العدد (٢٤١٠)، في ٤/٤/٢٠٠٣م.
٢٥-صحيفة الصباح، العدد (١٤٦)، في ٢٢/١٠/٢٠٠٣م.
٢٦-صحيفة الشرق الأوسط العدد (٨٨٩٦)، في ١٠/٤/٢٠٤م

٢٧- بيان من السيناتور الأمريكي روبرت سي بيرد أمام مجلس الشيوخ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٤) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م .
٢٨- صباح ياسين، في ظل الاحتلال الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م .
٢٩- طلال زايد العازمي، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الأمريكي ٢٠٠٣م، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٧٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت أيلول ٢٠١٤م .
٣٠- عبد الله خليفة الشاجي، نحو إدخال إجراءات جديدة لبناء الثقة في العلاقات الكويتية العراقية، مجلة النهضة العدد (٢)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بغداد العراق، ٢٠٠٨م .
٣١- صحيفة الخليج، العدد (٨٥٨٢)، في ١٨/١٠/٢٠٠٢م.
٣٢- صحيفة الوسط العدد (١٧٨)، في ٢/٣/٢٠٠٣م.
٣٣- صحيفة الخليج , العدد (٨٩٤٢ في ١٤ / ١١ / ٢٠٠٣ .

المواقع الالكترونية

١- زايد والتضامن العربي : إضافة أولى وأخيرة، وكالة الأنباء الإماراتية (وام) ، في ١٤/١١/٢٠٠٤م ، على الموقع الإلكتروني : www.wam.ac.details
٢- السياسة الخارجية لسلطنة عمان والعلاقات العراقية العمانية على الموقع الإلكتروني، أخبار عالمية www.atheer.com
٣- العلاقات الثنائية بين جمهورية العراق وسلطنة عمان، في الموقع الإلكتروني : .www.mofamission gov.ig.com.muscurticl
٤- سلطنة عمان: ما السر خلف سياستها الخارجية المنزوية، مجلة مواطن على الموقع الإلكتروني: www.mawatinmagazine.net
٥- عمان: دول العظماء: الزاما على الكل سلسلة العرب على الموقع الإلكتروني: om.s.omon.netshow
٦- إبراهيم العبادي قراءة استشرافية في السياسات القطرية المستقبلية تجاه العراق مركز البحرين للدراسات في لندن، على الموقع الإلكتروني : www.bcsl.org.uk
٧- محمد سمير قطر دسائس لا تنتهي، كيف ساهمت الجزيرة في إسقاط بغداد على يد الأمريكان، بوابة الفجر. على الموقع الإلكتروني: www.clfagr.com
٨- نصير رضوان، كانت الجزيرة الخيار الإعلامي الأول لنظام صدام حسين على الموقع الإلكتروني: www.almudapapenoned
٩- حمد الجابر، وزير خارجيتها طالب الكويت بعدم الوقوع في أسر الجرح قطر تدعو إلى تطبيع العلاقات بين الكويت والعراق صحيفة الحياة، في ١٤/٥/٢٠٠٠م، على الموقع الإلكتروني: www.alahyat.com)

١٠- الكويت تتحفظ على طلب المجموعة العربية لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن حول العراق، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، في ٢٥/٣/٢٠٠٣م، على الموقع الإلكتروني:http://www.kune.net.kw تفاصيل المقال.

١١- شفيق شقير، قراءة في مواقف الدول العربية من العراق، شبكة الجزيرة الإعلامية، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net

١٢- زيباري يؤكد على أهمية تعزيز العلاقات بين الكويت والعراق على جميع المستويات، صحيفة الشعب اليومية، 203/12/29 . م ، على الموقع الإلكتروني : www.arabic.peopledaily.com.cn

١٣- العلاقات الأمريكية العمانية في المجالات العسكرية والأمنية، على الموقع الإلكتروني:

١٤- archuvedetphp avb.s.oman.net

١٥- سلطنة عمان ترحب بقرار مجلس الأمن المرقم (١٥٠٠) الخاص بالعراق وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، في ١٦/٨/٢٠٠٣م، على الموقع الإلكتروني . hattp://www.kuna.net.k. Articleprintpage

١٦- مواقف سلطنة عمان الحقيقية من إيران ودور الخليج يكشفها ويكيلكس الحارة العمانية، على الموقع الالكتروني www.Alhurah.net

١٧- رقد مجلس الحكم الانتقالي في العراق يزور البحرين إذاعة العراق الحر على الموقع الإلكتروني: www.iraghurn.org

١٨- – مجلس الوزراء القطري يرحب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق، وكالة الأنباء، الكويت، في ١٦/٧/٢٠٠٣م على الموقع الإلكتروني: hna.bh.portal.news